

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٢٢

الأربعاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

والسخية لشخص فذ هو السيد كوفي عنان. وبينما يستعد لترك منصبه في سدة رئاسة الأمانة العامة، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكره من صميم قلبي على كل ما أنجزه. لقد جعل من الصعب ومن قبيل التحدي على من سيخلفه أن يؤدي وظيفته بنفس العزيمة والبراعة والتفاني.

إن اختيار الخليفة الملائم للأمين العام لن يكون بالمهمة الهينة يقينا، ولكنني لا أريد أن أغادر هذه القاعة دون أن أعلن بوضوح أفضليات بلدي. ليس هناك من بين مجموعتنا الإقليمية من احتل هذا المنصب الرفيع حتى الآن. وأعتقد أن الوقت قد حان للتفكير بجديّة في هذا الخيار. وأرى أن السيدة فيكي - فريبرغا، من لاتفيا، مرشحة ممتازة ولديها كل ما يؤهلها تماما لتولي منصب الأمين العام. ولها أن تعول على تأييدنا الكامل.

واسمحوا لي أيضا أن أرحب بعضو جديد في الأمم المتحدة، جمهورية الجبل الأسود، التي سيجعلنا وجودها هنا أكثر قربا إلى هدف تحقيق صفة العالمية الحقّة للأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد ألكسندر فوندررا، وزير خارجية الجمهورية التشيكية.

السيد فوندررا (الجمهورية التشيكية) (تكلم

بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتهنئتك على انتخابكم، وأن أتمنى لكم كل النجاح في العمل الشاق الذي ينتظركم في الشهور المقبلة. لقد ترك رئيس الجمعية العامة السابق، السيد يان إلياسون، سجلا زاخرا بالتقدم المثير للإعجاب بشأن عدد من قضايا الإصلاح. وتوقعي هو أنكم ستواصلون الوفاء بالمعايير الرفيعة التي أرساها في هذا الشأن.

وخلف العديد من التغيرات التي أنجزت هنا في الأمم

المتحدة خلال العقد الأخير، شعرنا باللمسات المضيئة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



٢٠٠٥، إسهاما ضخما في تشكيل جدول أعمالنا تحقيقا لهذا الغرض، في جملة أمور منها إيجاد توازن بين شواغل الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ونحن نعرف ما الذي ينبغي عمله. ولكننا نعجز في أغلب الأحيان عن تحقيق نتائج لأن إرادتنا الجماعية ليست قوية بما يكفي لدعم تنفيذ تدابير وإجراءات صُممت لهذا الغرض. وغالبا ما نكون على علم بتشخيص المرض، ونعرف ما هو العلاج الصحيح. ومع ذلك نكون عاجزين عن استخدامه.

وقبل أسبوعين، أحيينا الذكرى السنوية الخامسة للهجمات الإرهابية البشعة التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة، بل وأجرؤ على القول إنها ارتكبت ضد قيمنا المشتركة. والعالم بعد ١١ أيلول/سبتمبر لم يعد هو العالم الذي عرفناه من قبل. وكان على الأمم المتحدة أن تتواءم مع الوضع الجديد. وعشية تلك الذكرى التي تقشع لها الأبدان، نجحنا في اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية التاريخية لمكافحة الإرهاب، التي تركز على الجهود السابقة لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة. ويجدوني الأمل في أن تصبح تلك الاستراتيجية أكثر من مجرد دليل إرشادي لمكافحة الإرهاب، بل أن تصبح أداة فعالة توفر عوننا حقيقيا لمن يكافحون آفة الإرهاب في الميدان.

وثمة اتفاق عام على وجوب قيام المجتمع الدولي والأمم المتحدة بما هو أكثر بكثير لصالح الدول والأقاليم التي تتعافى من الصراعات والفوضى. ولدينا الآن لجنة بناء السلام. ويراودنا شعور بالأمل في أن تلك اللجنة ستقود الجهود المبذولة لتهيئة الإرادة السياسية وإيجاد الوسائل اللازمة لمساعدة البلدان في مرحلة ما بعد الصراع، مع تعزيز سيادة القانون والقيم الديمقراطية، والحيلولة دون انزلاق تلك البلدان مرة أخرى إلى الصراع. والجمعية التأسيسية على أهبة الاستعداد للاضطلاع بواجباتها بصفقتها عضوا في اللجنة ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

وقبل بضعة أيام، أدلى رئيس فنلندا ببيان باسم الاتحاد الأوروبي. والجمهورية التشيكية تعلن تأييدها التام لذلك البيان. لقد بذل الاتحاد الأوروبي جهدا جبارا للإسهام في الأعمال التحضيرية لهذه الدورة، وكان بلدي جزءا فعالا لا يتجزأ من تلك العملية. وعليه، فسوف أقتصر على مشاطرة الجمعية العامة بضع أفكار وملاحظات نعتبرها في مقدمة اهتماماتنا.

أعتقد اعتقادا راسخا أننا جميعنا نريد أن يكون العالم مكانا أكثر أمنا. ذاك هو بيت القصيد. ومع ذلك، يبدو أن غياب الأمان والأمن يكاد يكون حاضرا في كل مكان وفي جميع الأوقات. فهناك افتقار إلى دعم بلايين البشر الذين يعانون من الجوع والمرض في البلدان النامية. وهناك افتقار إلى حماية الكثير من البشر المعرضين لشتى المخاطر البيئية والأخطار الطبيعية. والنقاش آخذ في الاتساع حول أمن الطاقة. وهناك افتقار إلى الحرية والكرامة بالنسبة لنساء ورجال كثيرين يعيشون تحت القهر. ويُفتقد السلام، كما يسود إحساس بالضعف إزاء كل أشكال الصراع المسلح.

وقبل كل شيء، يوجد ذلك التهديد المشؤوم المسمى بالإرهاب، والذي عادة ما يجرس عليه متطرفون إسلاميون، وهو يزرع الخوف ويضرب أهدافا في كل مكان في العالم، بما في ذلك بلدان أولئك المتطرفين أنفسهم. وكل هذا يفرض علينا الاستمرار في مواءمة نظمنا الأمنية، وإلا فلن نكون قادرين على مواجهة ذلك التهديد. ونحتاج أيضا إلى أن نتحلى بالكفاءة في هذه المواجهة.

إن جعل العالم مكانا أفضل وأكثر أمنا يمثل تحديا معقدا تواجهه فرادى الدول ومختلف المنظمات الدولية. ولكن على الصعيد العالمي، لا يمكن الاستعاضة عن دور الأمم المتحدة في الاستجابة لذلك التحدي. وقد أسهم مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠، واجتماع القمة العالمي لعام

خطوة كبرى إلى الأمام تمت متابعتها في الآونة الأخيرة بتوجيه إشارات قوية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران. وعلى كل من هذين البلدين أن يمثل امتثالا تاما لنظم عدم انتشار الأسلحة النووية ويتخلى عن أي طموحات تتجاوز الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ولا يمكن أن تسود الحرية أو الأمن في أماكن تكون فيها أعداد غفيرة من البشر منكوبة بالفقر والجوع وظروف معيشية غير صحية. وبالتالي، فإن حكومة الجمهورية التشيكية تعلق أهمية كبرى على التعاون الإنمائي، وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبعد تحولنا الاقتصادي في عقد التسعينيات، دأبنا بشكل مطرد على زيادة معوناتنا الإنمائية سنة بعد أخرى. ففي عام ٢٠٠٥، على سبيل المثال، زادت المساعدة الإنمائية التشيكية بنسبة ١٦ في المائة بالأرقام الحقيقية - فبلغ مستواها ١,١١ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي. ومن المرجح أن يجعلنا هذا في مقدمة البلدان التي تقدم المساعدة الإنمائية من بين الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي. بل حتى معوناتنا الإنسانية زادت أكثر من ذلك بكثير؛ ونحن مصممون على مواصلة السير على هذا الدرب. كما أن بلدي يؤيد وضع تدابير يمكن أن تكون أكثر عونا - مثل إيجاد حل عادل لمشكلة ديون البلدان الفقيرة، والحد من الإعانات الزراعية، وهيئة ظروف مؤاتية أكثر لحرية التجارة. وفي ذلك، نحن نعرب عن تأييدنا لهدف الشراكة العالمية من أجل التنمية.

والمساعدة الإنمائية تكون أكثر فعالية عندما تترافق مع ظروف مستقرة ويمكن التنبؤ بها، ومع سيادة القانون، ووجود هياكل ديمقراطية، والنجاح في مكافحة الفساد، واحترام لحقوق الإنسان - ناهيك عن كون هذه المناقب في حد ذاتها تجتذب الأموال لأنها جديدة بأن تدعم وتغرس. والاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة لهذه القضايا تنامي بصورة ملموسة على امتداد العقد الماضي، مما أدى، في جملة

أما بناء السلام، فلا بد من أن يرتبط بروابط متينة مع حفظ السلام. والواقع أننا نواجه فورة في الطلب على تلك الخدمة التي توفرها الأمم المتحدة؛ ولبنان أحدث مثال على ذلك. ولكن، حتى لو تضاعفت أعداد الخوذ الزرق، فسيظل هناك مجال لمشاركة جادة من جانب المنظمات الإقليمية لمساعدة الأمم المتحدة على صون السلام والأمن. وأرحب بالمناقشات التي جرت مؤخرا حول دور تلك المنظمات التي تتحمل بالفعل قسطا عادلا من العبء في أفغانستان، ومنطقة البلقان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان. ومن منظورنا عبر الأطلسي أشيد، على وجه الخصوص، بتكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ومن دواعي اعتزازي أن أقول إن بلدي يضطلع بدور نشط في هذا الشأن. فلدينا حضور قوي في قوة كوسوفو والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. كما أننا على استعداد لاستكشاف أشكال أخرى من الدعم في الأماكن التي ليس لنا تدخل مباشر فيها.

وكان من دواعي الأسف الشديد أن اجتماع القمة العالمي المعقود في العام الماضي لم يتمكن من الاهتمام إلى صيغة مشتركة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. والانتشار المنفلت للتجارب غير المشروع بالأسلحة التقليدية، واستخدامها ضد السكان المدنيين والوجود الفتاك للألغام الأرضية، كلها عوامل تسهم مجتمعة في إذكاء الصراع وتفاقم المعاناة البشرية وانعدام الأمن في شتى أنحاء العالم. وبلدي يدعم جميع الجهود - إلى جانب عدد من البرامج - الرامية إلى إخضاع تجارة السلاح واستخدام الأسلحة لرقابة مشددة. غير أن هناك تهديدا أشد خطورة: وهو إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ونرحب بأن مجلس الأمن ينخرط بصورة متزايدة في تناول تلك المسائل. وقرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤) كان

نعرب بأعلى صوت عن تضامنا، عندما يحكم بالسجن على مرشح القوى الديمقراطية في الانتخابات الرئاسية التي جرت مؤخرا في بيلاروس، ألكسندر كوزولين، بزعم أنه يحرص على الفوضى.

وعلى مدى سنوات عدة، كان "الإصلاح" من أكثر الكلمات التي تتردد من بين المفردات التي نستخدمها في الأمم المتحدة. وكثيرا ما كان يساء استخدامها. ولكن حتى المتشككين لا يمكنهم أن ينكروا أن الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ تختلف اختلافا جوهريا عن الأمم المتحدة قبل ١٠ سنوات. ومع أن بعض مشاريع الإصلاح قد طرح جانبا، فقد نفذ عدد من المشاريع الأخرى، والبعض منها - وعلى رأسها إصلاح مجلس الأمن الذي فات أوانه - ما زال بانتظار الضوء الأخضر.

أما أبرز الإصلاحات المتوقعة هذا العام، فهو إصلاح الإدارة، وإصلاح آلية التنمية في الأمم المتحدة لصالح الاتساق على نطاق المنظومة. وإذا نجحنا في هذين المجالين، فيمكن أن تصبح الأمم المتحدة أقوى وأكثر رشاقة وأقل بيروقراطية وأقرب إلى الطابع العملي. فدعونا نأمل في أن يتم دعم تلك التغييرات باعتماد جدول جديد ومنصف للأندية المقررة، وبميزانية كافية وبمواظبة على الدفع، وأخيرا وليس آخرا، بالمضي قدما في تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية.

وفي الختام، اسمحوا لي، سيدي الرئيسة، أن أؤكد لكم استعداد بلادي للوفاء في الوقت المناسب وبطريقة منظمة بجميع الالتزامات المترتبة على عضويتها في الأمم المتحدة، بما في ذلك حصتنا التي زادت في الميزانية العامة، ومساهماتنا في عمليات حفظ السلام. فنحن نقر ونلتزم بقسطنا من المسؤولية. والأكثر من ذلك، أننا نزيد من حجم المعونة الإنسانية باستمرار، وننخرط في المساعدة على إحلال السلام والأمن في عدد من المناطق في مختلف أنحاء العالم.

أمر، إلى إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية في السنة الماضية. وكان بلدي من أوائل المساهمين في ذلك الصندوق. ونحن نسير على الطريق الصحيح، ونشعر أن بإمكاننا أن نقطع شوطا أبعد على هذا الطريق.

وفي العام الماضي أيضا، تقرر في اجتماع قمة الأمم المتحدة - كجزء من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة - تحويل ورفع مستوى لجنة حقوق الإنسان التي أصبحت بذلك مجلس حقوق الإنسان. وعلينا أن نعمل جاهدين مع الآخرين في جنيف لجعله شعاعا من الأمل لملايين البشر الذين يرزحون تحت القهر ويحرمون من حقوقهم في مختلف بقاع العالم.

غير أن تحويل آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سيكون مآله الفشل، ما لم تكن الهيئة الجديدة أقوى وأكثر كفاءة من الهيئة السابقة، وما لم تنجح في النهوض بالإجراءات الخاصة والأنشطة ذات المنحى القطري، وما لم تجد السبل والوسائل الكفيلة للاستجابة حيثما تُطلب، وما لم تؤمّن التعاون الدولي الكامل في تطبيق أبسط معايير حقوق الإنسان الأساسية.

إن نظم الحكم التي يتعارض سلوكها مع جميع المبادئ الديمقراطية، وتستخدم سلطتها ضد مواطنيها، وتسجن معارضيها بشكل تعسفي، وتنتهك المعايير الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا بد من مواجهتها بمنظومة كفؤة. ومن المفارقات الأليمة في عصرنا أن أونغ سان سوكي ما زالت رهن الإقامة الجبرية في ميانمار منذ ١٥ عاما بعد حصولها على جائزة نوبل للسلام.

ولا يمكننا أن نلتزم الصمت في وقت ما زال أعضاء المعارضة الديمقراطية السلمية في كوبا الذين ينادون بالحوار الوطني والمصالحة الوطنية يتعرضون للسجن والتحرش باعتبارهم أعداء مزعومين للدولة. ومن واجبنا أيضا أن

شاملة ومستدامة للتنمية البشرية. ولفترة طالت أكثر مما ينبغي، لم يكن هناك دائما تواز بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية. ووفدي يؤمن بأن ثمة حاجة إلى تصحيح هذا الخلل.

وعلى مر السنين، كان المجتمع الدولي يركز إما على انتهاكات حقوق الإنسان أو البحث عن وسائل تكفل تحقيق التنمية البشرية. ولكن ما اتضح، للأسف، هو سحب الموارد من أحد البرامج لتكملة برنامج آخر، الأمر الذي يؤثر سلبا بدوره على أحدهما أو الآخر. وما اقترحه اليوم هو وضع استراتيجية تربط بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية، ضمانا لرعاية شعوبنا في إطار نهج كلي شامل.

ولعل الكثيرين منا يذكرون أنه أثناء الجمعية العامة الماضية، حيثما كان مجلس حقوق الإنسان في طور الإنشاء، كانت هناك دعوة إلى إدراج الحق في التنمية ضمن الإطار الأوسع لموضوع حقوق الإنسان. ويعتقد وفد بلادي أن هذا الأمر ما زال ضروريا من حيث المبدأ. وفي الوقت ذاته، نعتقد أيضا أن التنمية بجميع أشكالها لا يمكن أن تتأتى وتحقق أي نتائج أو منافع طويلة الأجل إلا إذا أدمجت حقوق الإنسان في هذه التنمية.

وبالتالي، نقترح أن تضمن الجمعية العامة خلال الدورة الحادية والستين المضي قدما في الشراكة العالمية من أجل التنمية مع ضمان أن تتقدم حقوق الإنسان والتنمية البشرية جنبا إلى جنب وأن يكمل بعضها بعضا. ويعتقد وفد بلادي أنه لا يمكن تحقيق الشراكة العالمية الحقيقية من أجل التنمية إلا عن طريق سلوك هذا النهج.

وهذه المثل قابلة للتحقيق بالفعل. وقد شهدت سانت كيتس ونيفس هذه الإمكانية بشكل مباشر. ففي الجماعة الكاريبية، بدأنا شراكة إقليمية من أجل التنمية، وضمنا أن تكون حقوق المواطنين وتنمية شعبنا في صدارة

وأعتقد أن هذا يؤهل بلدي لأن يكون مرشحا قويا جديرا بانتخابه لمقعد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

**الرئيسة** (تكلت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي الأونرابل تيموثي هاريس، وزير خارجية سانت كيتس ونيفس.

**السيد هاريس** (سانت كيتس ونيفس) (تكلم

بالانكليزية): اسمحوالي، سيدتي الرئيسة، أن أدلي بوضع ملاحظات تمهيدية. أولا، تتقدم سانت كيتس ونيفس إليكم بخالص التهاني على توليكم رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ووفد بلادي على ثقة بأنكم ستكونون على مستوى الحدث، وفي ذلك، ستجعلون مملكة البحرين، بل وأسرة الأمم المتحدة كلها، فخورا بكم. ثانيا، أود أن أثنى على قيادة معالي السيد يان إلياسون أثناء رئاسته للجمعية العامة في دورتها الستين. لقد كانت قيادته ميمونة وبارعة في وقت حفل بإصلاحات وتحديات مكثفة في الأمم المتحدة.

ثالثا، سأكون مقصرا لو فاتني أن أحيي الدبلوماسي

الأصيل في شخص معالي السيد كوفي عنان الذي وجه دفعة سفينة الأمم المتحدة قرابة ١٠ سنوات في بحار عاصفة وأنواء. ونحن ندين له بالامتنان على قيادته الرفيعة كرجل سياسة محنك أحييه شقيقا لي في المهجر ودره للحضارة الإنسانية.

رابعا، ترحب سانت كيتس ونيفس ترحيبا حارا

بجمهورية الجبل السود في أسرة الأمم المتحدة. لقد أقدمت على خطوة جسورة رغبة منها في الاضطلاع بدور فعال في الشؤون الدولية، ونحن نحييها على تلك المبادرة.

وموضوع هذا العام "تنفيذ شراكة عالمية من أجل

التنمية" يتوافق مع ما تبغي بلادي التركيز عليه، ألا وهو ربط الحاجة إلى حقوق الإنسان بالرغبة في وجود استراتيجية

والتنمية البشرية، وأسهم إسهامات كثيرة في السعي إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وهي بلد له علاقات صداقة عظيمة ورائعة مع عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا تقتصر على البلدان التي تربطه بها علاقات دبلوماسية. ونحن في هذه الهيئة الدولية الأبرز، ندين بالتأييد والقبول لجمهورية الصين وسكانها البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة، وندين لأنفسنا بأن نستفيد من مشاركة جمهورية الصين الكاملة في منظومة الأمم المتحدة.

ويود وفد بلدي أن يخلص بالإشادة شعبي جمهورية الكونغو الديمقراطية وهاتي على مساعيها للتغلب على فترات عدم الاستقرار والاضطراب من خلال العملية الديمقراطية. وبالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد مضى أكثر من جيلين دون انتخابات ديمقراطية. وكان تاريخ هاييتي الذي يعود إلى ٢٠٠ عام تاريخاً صاخباً فيما يتعلق بنهج حياتها الديمقراطية. وكانت الجماعة الكاريبية سعيدة بصفة خاصة بالخطوة الديمقراطية الهامة التي اتخذتها جمهورية هاييتي بحيث تمكنا في هذا العام من الترحيب بها معنا من جديد.

وهذه الانتخابات التاريخية ما كانت لتحدث بدون الجهود المتضافرة التي بذلتها كل الأطراف المعنية من أجل الدخول في شراكات قائمة على الاحترام المتبادل والسعي إلى حقوق الإنسان الكاملة والتنمية البشرية الشاملة، بالإضافة إلى الرغبة في السلام. ويواجه البلدان الآن فترة هشة، ولكن وفد بلدي يجهها على جهودهما ومبادرتهما، وما زلنا على التزامنا الراسخ بالدخول في الشراكة العالمية من أجل تنمية هذين البلدين.

وقبل عام، أقر رؤساء دول أو حكومات غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الوثيقة الختامية للقمة العالمية (القرار ١/٦٠). وقد اعتبرت تلك الوثيقة كمحفز على

الشراكة الإقليمية. ومنذ شهور أنشأنا رسمياً السوق والاقتصاد الموحد للجماعة الكاريبية. وكانت هذه المبادرة قيد التحقيق لسنوات، وكانت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على إدراك بجميع الآثار التي سترتبها هذه المبادرة على شعوبها وبطبيعة الحال حاولنا التصدي لجميع تلك الآثار.

وقد أدركنا أن المصاعب لا بد مواجهتها، ولكننا أيقنا أيضاً بأنها ضرورية إذا كان لمواطنينا أن يجنوا الفوائد في عالم يخضع لعملية عولمة سريعة. غير أنه، كان عليّ وعلى زملائي في الجماعة الكاريبية أن نسعى لتقليل أية آثار سلبية قصيرة المدى.

وبالنسبة لبلد كبلدي، الذي لم يتخذ إلا مؤخرًا القرار الصعب بإغلاق صناعة السكر التي يعود عهدها ٣٦٠ عامًا، فإن الشراكات التي رعينها في الجماعة الكاريبية ساعدت على تخفيف الآلام وعلى تهيئةنا للسوق الموحدة. وما نحتاج إليه على النطاق العالمي هو شراكات من أجل التنمية تأخذ بعين الاعتبار وتكفل حقوق الإنسان والتنمية البشرية لجميع الدول.

ومهما كانت طريقة الشراكة التي نراها أنسب من غيرها، فإنها ينبغي أن تبدأ بالاحترام المتبادل وبالالتزام بأن نفهم بعضنا بعضاً. إننا نعيش في عالم متنوع، وبفضل العولمة أصبح هذا التنوع ملموساً أكثر من أي وقت مضى. وبدون أن نسعى إلى الاحترام والتفاهم فيما بيننا، فإن التوتر سيزداد حدة وسيسود عدم الاستقرار.

ولذلك، وقفت سانت كيتس ونيفس في هذا المنبر مرة تلو أخرى ونادت بوجوب الاعتراف بحقوق شعب جمهورية الصين - تايوان - في هذه الهيئة. وجمهورية الصين بلد ديمقراطي ظل على الدوام ملتزماً بمبادئ الأمم المتحدة. وما فتئ ذلك البلد يحرص على تعزيز وصون حقوق الإنسان

والتنمية الذي اختتم مؤخرا. وفي هذا الشأن، فإننا نوافق على ضرورة أخذ حقوق الإنسان والتنمية البشرية للمهاجرين جديا بعين الاعتبار لضمان زيادة الإنتاج والتنمية في البلدان المعنية.

ومؤخرا، أجرت الدول الأعضاء في مجموعة البلدان الأقل نموا استعراضا لبرنامج عمل بروكسل. ويؤيد وفد بلدي مبادرة البلدان الأقل نموا ويشدد على أن حقوق الإنسان والتنمية يجب أن يظلا مبدئين أساسيين في الشراكة بين أقل البلدان نموا والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق ببلدي - سانت كيتس ونيفس، فإننا نطلب إلى المجتمع الدولي أن يبقى على التزامه باستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن تحقيق التنمية المستدامة يشكل تحديا كبيرا للدول الجزرية الصغيرة النامية. فما زالت هذه الدول تتعرض للكوارث الطبيعية ولتغيير المناخ ولتأثيرات العولمة وتحرير التجارة. وما زلنا بحاجة إلى المزيد من الدراسة المتأنية لمسألة رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نموا ووفقا لسرعتنا الخاصة. وما زالت منتجاتنا الثقافية تتعرض للقرصنة وما زالت الفرص المتاحة لنا محدودة للاستفادة من فوائد العلم والتكنولوجيا. كما أن البلدان النامية ما زالت تعاني من الإقصاء من عمليات اتخاذ القرار في المؤسسات المالية العالمية التي غالبا ما تؤدي سياساتها إلى تقويض التنمية والحد منها.

ونحن نرى أن الشراكة العالمية الحقيقية ينبغي أن تتجسد في مراعاة متطلبات كل دولة عضو، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، ومراعاة القضايا الحرجة بالنسبة إليها.

وخلال الدورة الحادية والستين لن يعقد مؤتمر رفيع المستوى معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. بيد أن الأوبئة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تستمر في

تجديد الالتزام بالشراكة العالمية من أجل التنمية والأمن وحقوق الإنسان. وخلال الدورة الستين تم تجسيد الوثيقة بإنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. وتواصل الحوار بشأن المسائل المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة. ولكن ما زالت هناك حاجة للمزيد من الالتزام والشراكة لكي تؤدي هذه الإصلاحات ثمارها.

وعلىنا أن نبذل جهودا متضافرة. ولا يمكنني أنؤكد هذا الأمر بما فيه الكفاية. وإذا كان لنا أن نكون صادقين مع أنفسنا، فلا بد لنا من الاعتراف بأن مبادئ الأمم المتحدة لم تكن من أولويات المفاوضات التي خضناها وبأننا لم نصن جميعا حقوق الإنسان والتنمية البشرية. وقد أشرت سابقا إلى تنوعنا، ولكن هذا التنوع لا ينبغي أن يواصل خلق المصاعب. وبدلا من ذلك، يجب أن يؤدي إلى برنامج عمل للإصلاحات يكون شموليا بدرجة أكبر.

وما زالت سانت كيتس ونيفس ملتزمة بالعمل لإصلاح الأمم المتحدة. ويجب أن يكون الإصلاح قائما على الشفافية. ومن بين أكثر قضايا الإصلاح إثارة للجدل هناك ثلاث مسائل تتمحور حول موضوع الشفافية. وأعني إصلاح مجلس الأمن والجمعية العامة وعملية انتخاب الأمين العام.

وما فتئت الأمم المتحدة تتطور. وعلىنا أن نسلم جميعا بهذه الحقيقة. والهيئة التي أسست قبل واحد وستين عاما لا يمكنها أن تعمل في العالم المعاصر. فالتمثيل الكامل ضروري والشفافية لا بد منها. وهذا في رأينا معادل لقيام شراكة عالمية ناجحة.

وفي الدورة الحالية للجمعية العامة، تقترح سانت كيتس ونيفس التأكيد من جديد على حقوق الإنسان والتنمية البشرية. وقد بدأنا هذه العملية في الواقع بداية واعدة بانعقاد الحوار الدولي الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية

الدولية والآليات المالية الدولية وأساليب تحسين الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية، أو حتى في مختلف الأخطار التي تهدد السلم والأمن والتي تتحدى بقاءنا الجماعي، ينشأ موضوع مشترك واحد هو الافتقار إلى شراكة عالمية فعالة ومنصفة. هذه ضرورة حتى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

والتقرير السنوي الهام للأمين العام يسلط الضوء على بضع حالات من النجاح في تحريك إصلاح الأمم المتحدة قدما. خلال دورة الجمعية العامة السابقة أنشئ الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث، ولجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان، وتم الاتفاق على استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وحققنا التقدم التدريجي أيضا فيما يتعلق بالإصلاحات الإدارية وإصلاحات الميزانية. وعلى الرغم من أن هذه مهمة يقينا - بل وحرحة - فإنه يجب علينا أن نقرر، إذا كنا نرءاء، بأن المهام الهامة غير المنجزة والتحديات الهامة لا تزال تنتظرنا، بخاصة في المسائل التي لا يجري تناولها، بما في ذلك إصلاح بنية هيئتنا المتعددة الأطراف التي تراقب الأمن والتجارة والتدفقات المالية والتنمية. ودون هذا الإصلاح، سينعمق السخط المقترن بالعمولة. ودونه، لا يمكن أن تتوفر موارد وتدفقات تكنولوجية مضمونة ومعززة تعزيزا كبيرا للبلدان النامية، وهي الموارد والتدفقات الضرورية للتحويل الاقتصادي الحقيقي ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتساق الحجة أحيانا بأن الاستثمار في القطاع الخاص يحل اليوم محل الاعتماد التقليدي على المعونة والمساعدة الإنمائية. وعلى الرغم من تقديرنا للدور الهام للاستثمار في القطاع الخاص فإنه لا يمكنه أن يحل محل الاستثمار العام في البلدان النامية، ذات القدرات الاستيعابية المحدودة في أغلب الحالات والبنية التحتية المادية والاجتماعية الضعيفة في أغلب الأحيان. وتبقى المساعدة الإنمائية الرسمية

ضرب صميم التنمية وشلّ أهم أصل من أصول أي دولة، أي شعبها. ودون التنمية الهادفة، ستبقى النساء والأطفال والمسنون والمعاقون قطاعات معرضة للخطر في مجتمعاتنا. وتمويل التنمية سيبقى شاغلا رئيسيا لجميع البلدان النامية، وسيبقى السلام والأمن الدوليان يؤثران فينا جميعا.

وخلال معظم هذه السنة، عانت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من الأثر الضار المترتب على أزمة الطاقة في النمو ومصادر الرزق. وأسرة الأمم المتحدة، التي تضم المنتجين والمستهلكين للنفط ومنتجات الطاقة، يجب عليها أن تتناول جماعيا إبرام ميثاق أممي عالمي متعلق بالطاقة يضم أفضل الممارسات المعنية بحفظ الطاقة ومصادرها.

وأخيرا، فإن التنمية مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة إلينا جميعا. ولذلك، ما نحتاج إليه هو اتخاذ نهج كلي حيال شراكتنا العالمية. وجميع شواغلنا الحرجة ينبغي تناولها. بيد أنه ينبغي أن نبدأ بالنظر الدقيق في حقوق الإنسان والتنمية البشرية.

**الرئيسة (تكلمت بالانكليزية):** أعطي الكلمة لمعالي

السيد براناب موخيرجي، وزير الدفاع في الهند.

**السيد موخيرجي (الهند) (تكلم بالانكليزية):** بادئ

ذي بدء، سيدتي، دعوني أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني في الترحاب بكم رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وباسم الهند، أود أن أطمئنكم إلى دعمنا البناء والتزامنا القلبي بالعمل معكم لتحقيق كل من الأهداف الأكبر للميثاق والأهداف الأكثر تحديدا لإصلاح هذه المنظمة، وهي الأهداف التي وردت في الوثيقة النهائية لمؤتمر القمة العالمي الذي عقد السنة المنصرمة.

وموضوع هذه المناقشة العامة هو "تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية". ومن الصعب الطعن في أهميته ووجهته. واليوم، سواء نظرنا في مسائل من قبيل التجارة



والتزامات الحد من التعاريف الكلية الأقل نسبياً وأدوات التنمية العاملة الفعالة للمنتجات الخاصة وإيجاد آلية خاصة للضمانات هي المكونات الجوهرية لتأمين الأمن الغذائي، وتأمين سبل الرزق والاحتياجات الإنمائية الريفية للبلدان النامية. ولذلك فإن المبدأ الشامل المتمثل في المعاملة الخاصة والتفضيلية يبقى حتمياً قطعاً، وهو الأساس الذي يستند إليه موقف البلدان النامية.

ونحن نرى أنه يوجد منطق لا يدحض في إعطاء دور للأمم المتحدة في توفير اتجاه للإصلاح الشامل للنظم المالية والتجارية الدولية. ويجب أن تهدف هذه الإصلاحات إلى بناء هيكل دولي يعكس حقائق القرن الحادي والعشرين، ويكون قادراً على تهيئة بيئة تدعم الجهود الوطنية للقضاء على الفقر بشكل فعال. والأهداف الإنمائية للألفية أعطت الأمل للفقراء والمحرومين في العالم. ويفترض أن يتم تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق، يجب على البنك الدولي أن يبقى ثابتاً على إنجاز مهمته لبناء "عالم خال من الفقر". ويجب أن تبقى استراتيجيته مشمولة في النهج التاريخي المرتكز على التنمية.

ولقد أكدت الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي في العام الماضي أن "تعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز يبقى مبعث قلق مستمر". وسد الفجوة فيما يتعلق بهذا الصوت يتطلب إصلاحات أساسية في هيكل الحصص، طال أمد انتظارها، وهي ضرورية تماماً لتعزيز مصداقية صندوق النقد الدولي ومشروعيته. وينبغي لإصلاحات الحصص أن تبدأ بمراجعة المعادلة كيما تعبر عن القوة الاقتصادية النسبية للبلدان في القرن الحادي والعشرين. كما ينبغي للأمم المتحدة التشجيع على اتخاذ خطوات فورية لإطلاق المرحلة الثانية من إصلاح حصص صندوق النقد الدولي بإجراء تنقيح أساسي لمعادلة الحصص وإدخال الزيادة

وسيلة هامة لتعزيز الاستثمار العام في مجالات من قبيل تنمية رأس المال البشري والبنية التحتية الريفية، مما يندر أن يجتذب الاستثمار من القطاع الخاص.

وعملية زيادة مجمع الموارد المتاحة للاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، يمكن النهوض بها على أحد الأصعدة من قبل البلدان المتقدمة النمو عن طريق الوصول بسرعة إلى هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وعلى صعيد آخر تقوم حاجة أيضاً إلى تطوير مصادر مبتكرة للتمويل. ويجب علينا أن نظور فهما أوسع نطاقاً لسبل تشجيع أقل البلدان نمواً على تخليص نفسها من شرك الدين عن طريق تطبيق برامج إلغاء الديون، دون الإصرار على الشروط، مثل تشجيع الخصخصة، التي لو طبقت على نحو عشوائي لأوجدت مرة أخرى الصعوبات التي استلزمت أولاً اللجوء إلى الاستدانة.

والطريق المسدود في المفاوضات بشأن التجارة الدولية أقل ما يقال عنه إنه محبط، نظراً إلى الآمال الماثرة بعد مؤتمر هونغ كونغ الوزاري وفي مؤتمر القمة لمجموعة الثماني في سانت بيترسبورغ في تموز/يوليه. والاستئناف المبكر مرغوب فيه، ولكن التقيد بالولاية القائمة ضروري - ولاية إعلان الدوحة وإطار تموز/يوليه وإعلان هونغ كونغ الوزاري. وحينما وضعت الزراعة في نطاق المفاوضات عند إنشاء منظمة التجارة العالمية، نشأ فهم واضح لدى البلدان النامية مؤداه أن الإعانات الزراعية المشوهة للتجارة ستزال تدريجياً بطريقة مقيدة بإطار زمني. يجب أن تكون أولويتنا الجماعية تقليل وجوه ضعف المزارعين الفقراء. ولا يمكن تأييد مطالبة البلدان النامية بتوفير سبل الوصول إلى الأسواق التي تشرد المزارعين ذوي الدخل المنخفض ومزارعي الكفاف.

أن تكون لديها جمعية عامة متجددة الحيوية، وتمارس دورها وسلطتها في مجالات المسؤولية المناطة بها بموجب الميثاق. وتشمل هذه المجالات معالجتها بفعالية لمواضيع مثل القانون الدولي وحقوق الإنسان، ومسائل مالية وإدارية وتلك المتعلقة بالميزانية، فضلا عن الهيكل الاقتصادي العالمي ومسائل هامة أخرى متصلة بالتنمية.

أنتقل الآن إلى واحدة من أكثر المسائل خطورة في وقتنا هذا - وأعني بها مشكلة الإرهاب. ففيما أصبحت هذه الظاهرة عالمية بصورة متزايدة، بقيت استجابتنا الجماعية لها غير كافية. والأساليب المتعددة التي يتحدى الإرهاب بها جوهر مبادئ الإنسانية وولاية الأمم المتحدة، تؤكدتها الاعتداءات المرتكبة في الهند طوال الأشهر القليلة الماضية. فقبل شهرين فحسب، وفي يوم أسود واحد، أزهقت أرواح أكثر من ٢٠٠ شخص، وأصيب أكثر من ١٠٠٠ آخرين في تفجيرات غاشمة في مومباي وأماكن أخرى في الهند. وهذه الأحداث المنكرة ومثيلاثها، صممت بوضوح لبث أقصى درجات الرعب بين الناس العاديين. وبلدنا ليس الوحيد الذي ينفرد بأعمال القتل الشريرة والخرقاء. والاستجابة القوية للإرهاب تتطلب تعاوننا دوليا واسعا، وإغلاق المجال الذي كان متاحا للإرهابيين، وزيادة قدرة الدول على التصدي لتهديداتهم. وهذا يتطلب تعاوننا مستداما ومحددا بين مجموعة مختلفة من الوكالات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، اشتركنا في إقرار الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨)، مع أننا كنا نحذب، بصورة مثالية، أن توجه الأمم المتحدة رسالة أقوى لمكافحة الإرهاب. وعلينا جمعيا وبالإجماع أن نرفض المفهوم القائل إن أي قضية يمكن أن تبرر الإرهاب. فما من قضية على الإطلاق يمكن أن تبرر القتل المستهدف للأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. بل

التالية لها في حصص جميع البلدان المنقوصة التمثيل. ويجب القيام بهذا كله في مهلة زمنية محددة.

والتغيير هو سنة الحياة. والاستياء الحاد الواضح في العديد من البيانات ناتج عن منع المؤسسات من التغيير. وما يصدق في الميدان الاقتصادي يصدق بالتساوي على هيكل نظام أمننا الدولي كما تجسده هذه المنظمة الفريدة التي يفترض أن تعبر عن الإرادة الجماعية لعالمنا في نظام لا يزال غارقا في الماضي. فالأحداث المأساوية الأخيرة في لبنان والركود في عملية السلام في الشرق الأوسط الأوسع تلقي الضوء على الفشل المتنامي لهذه المؤسسة التي أسند إليها الميثاق المسؤولية الرئيسية عن المسائل المتصلة بالسلام والأمن.

ولقد بات مقبولا على نطاق واسع أن مجلس الأمن لا يمكن اعتباره بعد اليوم مجرد انعكاس للبيئة الدولية المتغيرة التي ظهرت بعد إنشائه. فإذا أريد له أن يكون قادرا على أن يؤدي الدور الذي أوكله إليه الميثاق، بصورة مرضية فيجب ألا يكون أكثر تمثيلا فحسب، بل وأكثر فعالية أيضا.

في الوقت نفسه، حول مجلس الأمن اهتمامه إلى مسائل ومجالات تتجاوز ولايته دون مبرر. على سبيل المثال، فإن إدراجه مواضيع لا علاقة لها بالسلام والأمن في جدول أعماله يمثل تعديا على الأدوار المنوطة بأجهزة أخرى في الأمم المتحدة. ولضمان ممارسة المجتمع الدولي ملكية حقيقية لعملية إبقاء عالمنا آمنا، من الضروري تنفيذ إصلاح شامل في مجلس الأمن، وتوسيع عضويته بكلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وليس من قبيل الصدفة أن يشير تقرير الأمين العام إلى تعزيز المشروعية والحاجة الملحة إلى الإصلاح، لضمان أهمية مجلس الأمن ومصادقته.

وتنشيط الجمعية العامة يرتبط ارتباطا وثيقا بإصلاح مجلس الأمن. وليست مصادفة أن يكون إصلاحه قد أحبط أيضا لفترة طويلة. ويفترض للأمم المتحدة مدعمه وأكثر فعالية

الدول أو جماعات إرهابية. ولا بد للمجتمع الدولي من العمل معا للتصدي لتلك التحديات. وسجل الهند في هذا الصدد لا غبار عليه، وقد اتخذنا تدابير فعالة لضمان عدم تسرب التكنولوجيات التي نطورها بأي شكل من الأشكال.

ولا شك في أن البلدان النامية تتحمل العبء الأكبر للأوبئة والأمراض المزمنة. وكارثة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وأنفلونزا الطيور والسل تهدد على نحو خطير مستقبل الكثير من البلدان النامية بجرمانها من الشباب - أكثر شرائح المجتمع إنتاجية - وتؤثر بالتالي على مستقبل تلك البلدان. ويستلزم الأمر بذل جهود عالمية معززة قائمة على التعاون لمواجهة انتشار التحديات التي تؤثر على أرواح غالبية مواطنينا.

كما يتعين علينا تناول القضية المحورية المتعلقة بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، والدول الصغيرة الضعيفة. ومن جانبنا، سنواصل توسيع برنامجنا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا عبر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال الفريق ٩ - برنامجنا الخاص لبلدان غرب أفريقيا - وبواسطة بعثة الوصل في أفريقيا، وكذلك من خلال المساعدة وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا بهدف تقليل فرص تعرض الدول الصغيرة للأخطار.

ورئيس الوزراء جواهر لال نهرو، الذي جسّد التزامنا بمثل الأمم المتحدة، قال:

”في عالم يشهد نشاطا مستمرا ومحموما، لا يجد الرجال وقتا للتفكير، ناهيك عن التدبر في المثل والأهداف. ولكن كيف يمكننا أن نعمل، حتى في الحاضر، ما لم نعرف اتجاه سيرنا وما هي أهدافنا؟“

يجب على المجتمع الدولي أن يؤكد أنه لن يتسامح بعد الآن مع أعمال رعاة الإرهاب والمخربين عليه، بمن فيهم الدول التي تسمح للإرهابيين عمدا باستخدام أراضيها. ونأمل أن توفر تلك الاستراتيجية الزخم المطلوب لتوحيد المجتمع الدولي في كفاحه ضد الإرهاب من خلال تدابير عملية تسهل التعاون عن طريق تسليم المطلوبين ومحاكمتهم، وتبادل المعلومات وبناء القدرات.

لقد وافقنا على الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، لكن الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي، التي لا تزال قيد الإنجاز، ربما توفر الإطار القانوني المطلوب، الذي يمكن أن تقوم على أساسه استراتيجية مكافحة الإرهاب. ولا يجوز أن يستعصي على قدرتنا الجماعية التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الاتفاقية الشاملة رغم فشلنا في ذلك في الدورة الستين للجمعية العامة. ويجب أن نعمل معا للانتهاء من الاتفاقية الشاملة واعتمادها خلال دورة الجمعية العامة هذه على الأقل.

ولا يزال وجود الأسلحة النووية يهدد السلام والأمن الدوليين. ونرى أن أفضل إجراء لعدم الانتشار هو نزع السلاح عالميا. والمجتمع الدولي يحتاج إلى اتخاذ خطوات فورية للقضاء على خطر استخدام الأسلحة النووية. ويجب أن نجدد العزم على تحقيق ما أسماه رئيس الوزراء الراحل راجيف غاندي ”عالم خال من السلاح النووي ومن العنف“، من خلال مفاوضات تجري في إطار زميني محدد.

والهند ستقدم بورقة عمل خلال هذه الدورة للجمعية العامة عن قضية نزع السلاح النووي، التي نتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء بشأنها.

وقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة تهديدات جديدة بسبب خطر انتشار المواد والتكنولوجيات المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل ووقوعها في أيدي جهات من غير

الماضية وأقول له إن النجاح ليس نهائيا أبدا والفشل ليس مهلكا على الإطلاق؛ فالشجاعة هي الفيصل، وقد كان على مستوى التحدي عندما كانت الشجاعة مطلوبة أكثر من أي وقت.

كان إنشاء الأمم المتحدة من بين الإنجازات الكثيرة التي تحققت في القرن العشرين. ومن بين إنجازات الأمم المتحدة خلال سنوات عمرها الستين مناداتها بإلغاء الاستعمار بالوسائل السلمية؛ وتعزيزها لمفهوم السيادة باعتبارها حقا طبيعيا لجميع الأمم وجميع الشعوب؛ والوعي الذي أوجده في المجتمع الدولي بحقيقة أنه، في عصر العولمة هذا، فإن غالبية البشر لا يتضررون بالحرب فيما بين الدول ولكن بويلات الفقر والجوع والمرض والتدهور البيئي وانتهاكات حقوق الإنسان.

ونحن ندرك المهمة الجلييلة لتنفيذ إجراءات إصلاح هذه المنظمة. غير أننا تشجعنا بالإنجازات المهمة التي تحققت منذ اعتماد الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥. ويسعدنا تحقيق بعض التقدم في مجالات مثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث وتدشين لجنة بناء السلام والاتفاق على استراتيجية لمكافحة الإرهاب.

وتنضم أنتيغوا وبربودا لهذا المجتمع من الأمم بكل احترام في تأكيد أهمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحقوق الأساسية للإنسان وأهميتها لصون السلم والأمن الدوليين والاحترام المتبادل ودوام النوايا الطيبة فيما بين الأمم.

وربما كان الرق اليوم هو أكثر الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية إهمالا على الرغم من عواقبه: التشريد والمعاملة الوحشية لجنس بأكمله. وتحل العام القادم - ٢٠٠٧ - الذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق الثلاثية عبر

ولم تكن الحاجة إلى إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة أكثر حتمية في أي وقت مضى مما هي عليه الآن، في الوقت الذي نواجه عولمة التهديدات والقيود المفروضة على نظامنا الدولي في التعامل مع هذه التحديات. يتعين علينا أن نمنح الأمم المتحدة الحرية لمواجهة تحديات عصرنا من خلال تعزيز دورها وسلطتها باعتبارها محور تعددية الأطراف الحقيقية.

ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى، تحت قيادتكم سيدتي الرئيسة، للمضي قدما في الإصلاحات الضرورية للأمم المتحدة وتنفيذ شراكة عالمية فعالة للتنمية تشمل الجميع وتمكن كل فرد من أن يعيش حياة كريمة في بيئة نظيفة وآمنة وصحية.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل غاستن سايمون وزير الشؤون القانونية في أنتيغوا وبربودا.

**السيد سايمون** (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): تشارك أنتيغوا وبربودا أعضاء الأمم المتحدة الآخرين في تمنيتكم، سيدتي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ونتمنى لكم النجاح في جميع جهودكم، مؤكداً لكم تعاوننا الكامل. أود أيضاً أن أشكر وأهنئ سلفكم السيد يان إلياسون على قيادته الممتازة للجمعية العامة في دورتها العادية الستين.

اسمحوا لي كذلك بأن أنقل تقدير حكومة أنتيغوا وبربودا للسيد كوفي عنان لسنوات خدمته الطويلة في الأمم المتحدة ولتفانيه بشكل عام في السعي لنشر السلام والتنمية في العالم. ويأتي كل عام بتحديات جديدة وفريدة تزيد أعباء منصب الأمين العام، ولم يكن العام المنصرم استثناء لذلك. وفي وداع السيد عنان، ونيابة عن حكومة وشعب أنتيغوا وبربودا، أشيد بشجاعته الجبارة خلال السنوات العشر

الأمم المتحدة في دورها كبوتقة تنصهر فيها الأفكار لعمل بناء وإيجابي.

إن جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة طموح ونبيل وقيّم وضروري. فإذا تسنى لنا أن ننجز الأهداف التي رسمناها ضمن الأطر الزمنية المحددة، سيكون ذلك شهادة على عظمة الجنس البشري. لذا، فإن حكومتي وشعبي يدعمان أي عملية إصلاح للأمم المتحدة، من شأنها أن ترفع مستوى التمثيل في جميع أجهزتها الرئيسية، وتزيد فعاليتها وتحسّن مشروعيتها. فينبغي لها أن تكون أكثر ديمقراطية في تمثيلها، وأكثر تجسيدا لحقائق الجغرافيا السياسية المعاصرة، وأنسب توقيتا وأكثر فعالية في العمل على تفعيل الوثائق الختامية لمؤتمراتها وقممها واتفاقياتها الدولية العديدة، بما فيها إعلان الألفية، طبعاً.

إننا نتفق بصدق مع من يعتقدون أنه ينبغي عدم الإخلال بتعددية الأطراف وأن إطار الأمم المتحدة للحل السلمي للصراعات الدولية ينبغي عدم تقويضه أو الاستعاضة عنه بتوجهات أحادية.

بالإضافة إلى ذلك، وفي جهودنا لإصلاح وتنشيط الأجهزة الإنمائية المختلفة للأمم المتحدة، ينبغي لنا أن نولي اهتماما خاصا لهشاشة الدول. فإذا كانت كارثة طبيعية عادية واحدة يمكن أن تقضي على الناتج المحلي الإجمالي بأكمله لبلد ما، فهذا يعني بكل تأكيد أن اقتصاد ذلك البلد ضعيف وإذا كان ممكنا لأنشطة أو أحداث تقع في بلد على بُعد أميال عديدة أن تقضي على الدعامة الاقتصادية الرئيسية في بلد آخر، فإن وضع هذا البلد هش حقاً. وإذا كان من الممكن إحباط النشاط الاقتصادي في بلد ما بفعالية، نتيجة عجز أو رفض بلد آخر التقيّد بالقوانين الدولية والمعايير المرعية والقرارات التحكيمية، تكون الإمكانات الاقتصادية لذلك البلد ضعيفة بالتأكيد. وهذه الهشاشة في الدول الجزرية

الأطلسي. ويؤكد الأعضاء الأربعة عشر في الجماعة الكاريبية، التي تنحدر شعوبها أساساً من سلالة الرقيق الأفارقة، التزامهم باسترعاء انتباه العالم إلى هذه الذكرى، وتنتطلع إلى مساندة أعضاء الجمعية العامة كافة لقرارنا القادم وانضمامهم إلينا في الاعتراف اللائق بهذا الحدث الذي كان إيذاناً بإلغاء الرق.

وتحتفل أنتيغوا وبربودا في غضون أسابيع بمرور ٢٥ عاماً على استقلالها السياسي. وبينما ننظر بعين ناقدة إلى تحدياتنا وتجاربنا في بناء الدولة وما قمنا به سعياً لتوفير مستوى معيشة لائق لشعبنا والحفاظ عليه، فإن تقريرنا المحلي تبرز فيه النجاحات بالإخفاقات والأمل بالإحباط.

وواقع الأمر أننا دولة جزرية صغيرة مستقلة سياسياً وذات موارد محدودة، تعيش في عالم مترابط اقتصادياً لكنه يشهد منافسة شرسة.

إن تحدياتنا كثيرة. لكن كونها تنطلق من ماضٍ هيمن عليه الاستعمار، يجعلنا فخورين حقاً بتاريخنا، بصفتنا دولة ديمقراطية مستقلة، حيث يتمتع الناس من أي عرق أو مذهب أو انتماء سياسي بالحرية في التعبير عن جميع حقوق الإنسان الأساسية والرئيسية وممارستها باعتبارها السمات الملائمة للإطار القانوني للأمم المتحدة. ولكن، لكي تصمد أمة مستقلة سياسياً كأمتنا في عالم متكافل اقتصادياً، فالأمر يتطلب تعددية أطراف فعّالة وإقامة شراكات دولية حقيقية. وبعبارة أخرى، فإن مستقبلنا يعتمد على قدرتنا على العمل معاً بروح من التفاهم والاحترام، آخذين ثقافتنا وتاريخنا واقتصاداتنا المتنوعة بعين الاعتبار.

وأنتيغوا وبربودا تدرك جيداً أهمية الشراكات وضرورة العمل في إطار متعدد الأطراف لمجابهة التحديات التي تواجهنا باعتبارنا أمة نامية فتية. ويقودني هذا إلى أهمية

ويجب أن نكون بالضرورة أكثر مسؤولية حين نتكلم بصفتنا زعماء للعامل ذوي نفوذ. فمع نمو التكنولوجيا وتطورها، أصبح العالم كله مسرحا بصورة لم يتوقعها وليم شكسبير أبدا. وهذا ما يفرض علينا جميعا أن ننبه باستمرار وعلى الدوام للمخارج والمداخل، وللأدوار العديدة التي نؤديها على المسرح العالمي.

إننا ننضم اليوم إلى قائمة البلدان التي دأبت على توجيه النداءات في هذه القاعات الرسمية إلى المجتمع الدولي للقيام بعمل أكبر لتحقيق الغايات المحمودة والنوايا الكاملة لميثاق الأمم المتحدة في مجالات تمويل التنمية ومفهوم التجارة العادلة. والأمين العام، السيد كوفي عنان، قد أصاب سياسيا حين قال من على هذه المنصة قبل أيام قليلة:

”إن الشراكة العالمية من أجل التنمية لا تزال مجرد مرحلة أكثر منها حقيقة واقعة وخاصة في جميع مجالات التجارة الهامة (A/61/PV.10).

إننا كثيرا ما اتخذنا خطوات تصحيحية على المستوى المحلي في بلدنا، لتهيئة بيئة مؤاتية بمصطلحات الأمم المتحدة. لكننا نرى نتائج هزيلة أو لا نتائج حقيقية أو ملموسة، لأن البلدان المتقدمة لا تفي بالتزاماتها، وإنما تواصل دعم الاختلال المنهجي في النظام التجاري الدولي، على الرغم من خطابها.

وأنتيغوا وبربودا، رغم مواردها المحدودة واقتصادها الشديد الهشاشة قد انكبّت على وضع استراتيجية للتنويع الاقتصادي، موجهة بأحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها. لكن من المؤسف أن الممارسات التجارية غير العادلة من بعض شركائنا الدوليين تهدد بتقليص المكاسب الاقتصادية المتواضعة التي حققناها مؤخرا، مع أننا نتقيد بالقوانين. وعلينا أن نسأل أنفسنا، هل نحن جادون حقا بشأن رفع المستويات في العالم النامي؟ وهل نحن جادون حقا بشأن التنمية المستدامة؟

الصغيرة كدولتنا هي الباعث الأكبر على شعورنا بعدم الأمان.

وعلى مدى السنوات، انضمت أنتيغوا وبربودا إلى بقية العالم حزنا على خسائر لا حصر لها بسبب الكوارث الطبيعية - سواء كانت فيضانات موسمية أو جفافا في جنوب الصحراء في أفريقيا أو تسونامي في آسيا. ومنطقتنا دون الإقليمية الكاريبية معرضة بشكل خاص لخراب سنوي ناجم عن موسم أعاصير يستمر من حزيران/يونيه - تقول الأغنية الشعبية إنه ”قريب جدا“ - إلى تشرين الأول/أكتوبر، حيث قد تكون ”النهاية الشاملة“. وترى حكومة بلدي أن استعراض الصناديق الدولية للإغاثة من الكوارث، وزيادة مقادير الموارد المالية المتاحة، ضروريان لإزالة الوضع البائس للهشاشة الاقتصادية للعديد من دولنا.

وفيما يتصل بالسلام والأمن الدوليين، فإن حكومة أنتيغوا وبربودا ترى أن الحرب لا تفيد أي بلد - لا المحارب ولا المهزوم ولا المكتوف الأيدي. وبصفتنا زعماء للأمم، فإن السلام الدولي هو أعظم هدية يمكن أن نقدمها لشعوبنا وأطفالنا. ولهذا، فإن عالما تعزز فيه العلاقات الدبلوماسية الودية ومناقشات حل النزاعات بين البلدان، هو عالم يرث فيه أبناؤنا وأحفادنا إرثا جديرا بالاعتزاز.

إن قيمنا اليوم وآمالنا في غد أفضل سبب كاف لامتنال بلدي لعدد لا بأس به من معاهدات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. فالإرهاب يولد عدم الأمان، ويلقي عبئا ماليا ثقيلا، حتى على البلدان والمجتمعات البعيدة عن العمل الإرهابي الفعلي. ونحن ننضم إلى الآخرين في تشجيع أعضاء الأمم المتحدة على مواصلة التعامل على نحو شامل مع تهديد الإرهاب بكل الوسائل الضرورية، بما فيها تعزيز واحترام التسامح الديني والثقافي والعرفي.

كما أود أن أوجه تحية مستحقة إلى الأمين العام كوفي عنان وأن أؤكد مجددا تقدير بلادي للمهارة التي أدى بها مهمته على رأس منظمنا. وبينما يستعد لترك منصبه، أود أن أعبر عن مدى افتخار بلادي، وهي جارة لوطنه الأم غانا، بالطريقة الممتازة التي قاد بها الأمم المتحدة خلال السنوات العشر الماضية. وأود أن أعبر له ثانية عن خالص شكر شعب وحكومة كوت ديفوار له على التزامه الشخصي بدفع عملية السلام والمصالحة في كوت ديفوار.

نرحب بجمهورية الجبل الأسود التي انضمت من فورها إلى أسرة الأمم المتحدة الكبيرة. وأنا أتعهد باستعداد كوت ديفوار للتعاون معها.

عندما احتفلت الجمعية العامة بالذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة، عبرنا جميعا عن طموحنا إلى إصلاح المنظمة. ورفعنا سقف التوقعات لأهدافنا بشدة في مجالات نشاط الأمم المتحدة الرئيسية، وهي تحديد السلام والأمن الدوليان والتنمية وحقوق الإنسان. وقررنا، ضمن أمور أخرى، إيجاد آلية جديدة لاستعادة ودعم السلام في البلدان التي دمرتها الصراعات والحروب وتبني استراتيجيات لمكافحة الفقر والمرض والعمل بصورة جماعية لمنع الإبادة الجماعية وتعزيز حقوق الإنسان. وتمكنا خلال الدورة الستين التي اختتمت أعمالها مؤخرا من إحراز تقدم مهم في سعينا للتغلب على الخلافات القائمة.

وتحقق المزيد من التقدم الملموس منذ ذلك الحين في مجالات كثيرة، مثل مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان والديمقراطية وحفظ السلام والتدخل الإنساني والإصلاح الإداري بهدف جعل الأمانة العامة أكثر فعالية وقابلية للمساءلة.

أما فيما يتعلق بتعزيز آليات حقوق الإنسان، أود أن أرحب، على سبيل المثال، بالتزامنا المشترك بمساعدة مفوضية

إنني أطمئنكم إلى أننا ورغم ذلك الخطاب المستمر، سنواصل جهودنا في أتبيغوا وبربودا لبلوغ مستوى معيشة عال ورفاه اقتصادي واجتماعي أفضل لشعبنا البالغ تعدادة ٨٠ ٠٠٠ نسمة. وسنواصل المشاركة مع البلدان الشقيقة ضمن منظمة الدول الكاريبية الشرقية والتجمعات دون الإقليمية للجماعة الكاريبية. وسنواصل أيضا المناداة بإدارة بيئية صالحة وتطوير أسس التنمية المستدامة في البلد وفي المنطقة وما وراءهما. وفضلا عن ذلك، فإننا سنواصل الإصرار على استراتيجيات مملوكة وطنيا للتنمية في سعينا لتعميق التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تنمية اقتصادية دائمة وملتومة وأكثر فعالية.

**الرئيسة** (تكلت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوسف باكايوكو وزير خارجية جمهورية كوت ديفوار.

**السيد باكايوكو** (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أهنتكم، سيدتي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. إن انتخابكم دليل على تقدير المجتمع الدولي الكبير لبلادكم، البحرين، ولكم أيضا حيث أن خبرتكم الدبلوماسية الثرية ستساعدنا على إيجاد الحلول الصحيحة للمشكلات التي تواجه الجمعية في هذه الدورة. وأود كذلك أن تفضلوا بنقل تهاني وفد بلادي للأعضاء الآخرين في المكتب. يمكنكم أن تعولوا على استعداد وفد بلادي المستمر للعمل معكم ورغبته في ذلك من أجل نجاح هذه الدورة. اسمحوا لي أيضا أن أعبر لسلفكم سعادة السيد يان إلياسون، السويدي، عن امتنان كوت ديفوار لأنشطته المكثفة خلال رئاسته للجمعية العامة ولتنوعية العمل الذي قام به.

جانب الأمين العام. إن الأهداف الحقيقية لهذه المنظمة تتمثل في إيجاد رد شامل وعالمي حقا لمواجهة جميع مشكلات العالم في جميع المجالات، ولا سيما تلك المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان الأساسية.

وبعد ما يزيد على نصف قرن من إنشاء منظمنا، مازال العالم يواجه مشكلات خطيرة ومعقدة على نحو متزايد. إننا نشهد انتهاكات خطيرة للقانون الدولي واستخدام القوة بصورة متكررة على حساب الحوار. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك الفقر والامية والجوع والأوبئة والصراعات المحلية والإرهاب، ولا ننسى الكوارث الطبيعية. وإلى جانب هذه التحديات، تفرض العولمة المتزايدة على المجتمع الدولي مطالب ومسؤوليات ثقيلة على نحو مطرد. ونحن نعيش في عالم يمكن لوسائل الإعلام فيه أن تصل إلى منازلنا وتجعلنا أكثر إدراكا لمعاناة الآخرين. وهذا يفرض على صناعات القرار في العالم إظهار المزيد من العدل والإنصاف.

يبدو أن أحداث السنوات القليلة الماضية - لا سيما آخر الأحداث في الشرق الأوسط - تلقي بظلال من الشك من جديد على الالتزام المتضمن في إعلان الألفية بتقاسم المسؤوليات في إطار تعددية الأطراف التي تمثلها الأمم المتحدة من أجل التعامل مع التهديدات للسلم والأمن الدوليين. ويبدو أن هذه الأحداث تسببت بانقسامات عميقة داخل المجتمع الدولي وأثارت علامات استفهام جديدة بشأن فعالية عمل الأمم المتحدة والمبادئ التي قامت عليها.

وبالتالي فإن ثمة حاجة ملحة إلى أن تبدأ الجمعية العامة مناقشات مُعمَّقة حول مستقبل تعددية الأطراف. وفي الواقع، يعتقد وفد بلادي أن مفهوم تعددية الأطراف ينبغي أن يُجسد توافقا واسعا في الآراء فيما يتعلق بوسائل منع

الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على تعزيز خدماتها ومضاعفة موازنة عملها. ويمثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان الذي بدأ عمله في جنيف في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ليحل محل لجنة حقوق الإنسان مؤشرا آخر على إدراكنا المشترك للحاجة إلى جعل مسألة احترام وتعزيز حقوق الإنسان ضمن أولوياتنا. ولدينا الآن مجلس لحقوق الإنسان يجب أن يعمل بعزم وإحساس بالمسؤولية لاستعادة الاحترام وتحقيق النتائج التي يتوقعها الجميع منه.

أما فيما يتعلق بالإرهاب الذي يجب أن يتفق الجميع على تعريفه، فإن وفد بلادي يرحب بوجود هيكل في منظمنا لتنسيق مكافحة الإرهاب بجميع صورته وتحليلاته، أيا كان مرتكبه وأينما وقع وأيما كان الغرض منه.

وثمة مصدر آخر للارتياح هو تشكيل لجنة بناء السلام بهدف تقديم المساعدة للبلدان الخارجة من صراع مسلح. وفي هذا السياق وفي إطار خلق التضامن الذي ينبغي أن يوجد داخل منظمنا، يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة جهودهما لإحلال السلام الدائم في فترات ما بعد الصراع في البلدان الخارجة من حرب. ويجب إشراكهما ماليا في هذه العملية ليس لتعزيز السلام فحسب، وإنما أيضا، وفي المقام الأول، للإسهام في الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة لتلك البلدان.

وفي التقرير النهائي والمهم عن عمل المنظمة (A/61/1) والذي قُدم للجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، يوصي الأمين العام كوفي عنان بأن تكون الأمم المتحدة قادرة على إيجاد حلول في هذا العالم المنقسم على نفسه لكي يمكن للناس تحقيق مصيرهم المشترك. وفي معرض شرحه لأفكاره، قال الأمين العام إننا نواجه الآن عالما تهدد الانقسامات فيه فكرة المجتمع الدولي ذاتها بينما تتطلب معظم التحديات ردا عالميا. ويؤيد وفد بلادي تماما هذا التأكيد من



وهناك تحد جديد آخر ذو تبعات عالمية يهدد وجودنا: ظاهرة الإرهاب. في الحقيقة، لا يوجد من هو بمأمن من الهجمات الإرهابية. وكما أكد الأمين العام في تقريره عن عمل المنظمة خلال الدورة الثامنة والخمسين (A/58/1)، فالإرهاب ما زال يشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين. وبالتالي، يجب مكافحته في كل مكان وبلا كلل. ولئن كانت الإدانة العالمية للإرهاب يجب أن تظل قوية وثابتة، فإن مكافحة الإرهاب يجب أن تتم في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحكم القانون.

وعودة إلى موضوع منع الصراعات، يود وفد بلادي أن يشيد بالعمل الذي بدأته الأمم المتحدة بإصدارها القرار ٣٣٧/٥٧، الذي يهدف إلى دمج تلك المسألة في مجالات عملها ويدعو الدول والمناطق إلى تبني استراتيجيات لمنع الصراعات. ويجب القيام بأنشطة محددة لإرساء ثقافة نبوية لمنع الصراعات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ودعم هذه الأنشطة.

وفضلا عن ذلك، يعتقد وفد بلادي أنه ينبغي تخصيص موارد إضافية لبرامج ومشاريع منع الصراعات. وينبغي إنشاء آلية لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال في البلدان المعرضة للخطر. والتاريخ يعلمنا، حقا، أن الخلافات - حتى وإن بدت غير ذات بال - يمكن أن تؤدي إلى صراعات من الصعب إدارتها إذا لم يتم احتواؤها في حينه. وبالتالي، فإن من المهم أن تكون تدخلات المنظمة وقائية لتفادي الآثار المباشرة والمساوية لهذه الصراعات. ويصب ذلك في مصلحة الجميع وفي مصلحة مصداقية المنظمة.

ومن الآن فصاعداً، ينبغي أن يكون من بين الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة إرساء سياسة لمنع الصراعات بتعزيز الحوار الدولي وإيجاد آليات مناسبة لتسوية الصراعات. وينبغي أن تكون المراقبة الدائمة للالتزامات

التهديدات الخطيرة للسلام والأمن الدوليين والردود التي يجب اتخاذها إزاء تلك التهديدات.

وشرعية الأمم المتحدة هي مصدر القوة الرئيسي للمنظمة. ولذا، يجب دعم تلك الشرعية بثقة الدول والرأي العام الدولي في قدرة الأمم المتحدة على حل المشكلات الدولية من خلال إجراءات مُتفق عليها.

ثمة أمثلة إيجابية في هذا المجال توضح تلك المقولة. فبعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أظهرت الأمم المتحدة، فعلا، قدرتها على التحرك سريعا بإنشاء آلية جماعية لمكافحة الإرهاب. وفي مجال حفظ السلام وبناء السلام، شهدنا أيضا أن المنظمة يمكنها القيام بولايات معقدة والتصدي للمهمة الصعبة المتمثلة في تحقيق الاستقرار في حالات الصراع ومساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نحو السلام والديمقراطية. ويمكن إيراد أمثلة وثيقة الصلة بالموضوع في ذلك السياق: تيمور - ليشتي لدى استقلالها وكوسوفو وسيراليون وليبيريا.

وثُبتت تلك الأمثلة أن التفويض بنشر قوات متعددة الجنسيات هو الأداة المناسبة لتهدئة، إن لم يكن إخماد، بؤر التوتر. وفي ذلك السياق، يشعر وفد بلادي بالامتنان للبلدان والمنظمات التي تقود تلك القوات. وما زلنا مدركين لأعمالها التضامنية ونرحب باهتمامها بالحفاظ على السلام في أنحاء العالم.

أما فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، توافق كوت ديفوار على أن ثمة حاجة إلى تعزيز واستكمال التشريعات الدولية الحالية. وأعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة توسيع نطاق عملها في هذا المجال وتبني التدابير اللازمة لمنع انتشار هذه الأسلحة. كما يجب عليها اتخاذ تدابير لا لبس فيها تُبين العواقب لأي دولة لا تحترم هذه التشريعات.

ومن هذا المنطلق، يود وفد بلادي أن يهنئ الأمين العام على جهوده للقيام بإصلاحات لجعل مؤسستنا تتصدى بصورة كاملة للمهمة الهامة المتعلقة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. والبقاء الاقتصادي - الاجتماعي للبلدان النامية معرض للخطر. وبالتالي، يشجع وفد بلادي منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم حكومات هذه الدول في تصميمها على دمج هذه الأهداف في برامج وإستراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية. وفي أفريقيا على سبيل المثال، ستشكل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إطارا مثاليا لتحقيق هذه الأهداف. ولهذا علينا تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولا بد لشركائنا الإنمائيين من الوفاء بوعودهم في المواعيد المحددة المتفق عليها.

وترحب كوت ديفوار أيضا بما أبداه الأمين العام من التزام راسخ بوضع المنظمة رهن إشارة أعضائها. وقد تساعد الإصلاحات الجارية الآن المنظمة بشكل كبير على الاضطلاع بدور ريادي في مكافحة الفقر والقضاء عليه، واستئصال فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والملاريا والسل، وغيرها من الأوبئة. ولهذا يرحب وفد بلدي بانطلاق المرفق الدولي لشراء الأدوية - اليونيتيد - في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، هنا خلال الدورة الحالية للجمعية، وبحضور الأمين العام. وستمكن هذه المبادرة، التي أطلقتها فرنسا، وأيدتها بعض البلدان مثل البرازيل، وشيلي، والمملكة المتحدة، والنرويج، أكثر الشعوب الفقيرة فقرا من الحصول بأقل الأسعار على أدوية ذات نوعية مسلم بها، بما فيها الأدوية غير المسجلة، علاوة على وسائل تشخيص فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والسل والملاريا. ويسعدني أن بلدي، كوت ديفوار، كان من بين البلدان الأربعة الأولى التي فرضت رسما على تذاكر السفر بالجو للإسهام في تمويل الصندوق المذكور أعلاه.

الدولية جزءاً من هذه الرؤية الجديدة للتعایش السلمي والتآلف الدولي.

لطالما ساندت كوت ديفوار برنامج الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة. ونحن نرحب بالتقدم الكبير الذي تحقق بهدف جعل المنظمة أكثر نشاطا وأكثر فعالية. ويجب أن تظهر جميع الدول الأعضاء أيضا التصميم الذي أبداه الأمين العام في ذلك الصدد.

لا يزال التشكيل الحالي لمجلس الأمن، من المنظورين الكمي والكيفي على السواء، أسيراً للماضي ولا يجسد حقائق الجغرافيا السياسية للقرن الحادي والعشرين. فالبلدان النامية - وأفريقيا على وجه الخصوص - لم تجد بعد مكانها في المجلس. وبالتالي، فإنه مادامت ظلت هذه القضية بدون حل، ستظل قرارات المجلس يُنظر إليها باعتبارها تجسد أساسا مصالح البلدان المستفيدة من التشكيل الحالي للمجلس. ويجب على الدول الأعضاء - وبخاصة الأعضاء الخمسة الدائمون - إظهار روح المبادرة والانفتاح فيما يتعلق بهذه المسألة المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أكثر من عقد.

لا يزال التنفيذ الشامل للأهداف الإنمائية للألفية أولوية رئيسية للأمم المتحدة. ويشعر وفد بلادي بالقلق على نحو خاص إزاء الاتجاهات الحالية، التي تظهر تخلف الكثير من البلدان النامية وأن تلك البلدان لن تتمكن، بالوتيرة الحالية، من بلوغ الأهداف بدون مساعدة.

وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يستلزم الشراكة والتعاون بين جميع بلدان العالم. وفي ذلك السياق، يود وفد بلادي أن يحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم للبلدان النامية، لاسيما البلدان الأقل نمواً والمُثقلة بالديون. ومن المرجح أن يؤدي تقديم قدر كاف من المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى تمكين تلك البلدان من أخذ مكانها في عملية التنمية الاقتصادية - الاجتماعية.

التطلعات المشروعة للشعوب المكونة لها، التي لا تزال تثق بها ثقة كاملة، بشكل سريع وفعال.

وخلاصة القول إن الأمم المتحدة تظل مجدية حتى يومنا هذا. ويمكن أن تصبح أكثر قوة، لو أردنا لها ذلك.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوسيه لويس غوتيريس، وزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي.

**السيد غوتيريس** (تيمور - ليشتي) (تكلم بالبرتغالية، قدم الوفد النص الانكليزي): بالنيابة عن الرئيس نانا غوسماو، ورئيس الوزراء خوسيه راموس أورتا، وباسم شعب تيمور - ليشتي، اسمحوا لي بتهنئتك، سيدتي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وستضمن خبرتكم وحنكتكم الدبلوماسية تكميل أعمال هذه الدورة بالنجاح.

وأود كذلك تهنئة سلفكم، سعادة السيد يان إلياسون، من السويد، على الدور الحاسم الذي اضطلع به في إصلاح الأمم المتحدة، بما فيه إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام.

وأود كذلك أن أقدم تهاني إلى الممثلين الدائمين والخبراء على إسهاماتهم الإيجابية خلال المفاوضات الطويلة والمضنية. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لتهنئة سعادة ممثل أنغولا، السيد إسماعيل غاسبار مارتيز، على انتخابه رئيسا للجنة بناء السلام.

واسمحوا لي أن أقدم تهاني شعب تيمور - ليشتي وحكومته إلى شعب الجبل الأسود وحكومته على عضويتها الجديدة في الأمم المتحدة.

وفي مستهل الدورة الحادية والستين هذه، قدم أحد أبناء أفريقيا والعالم العظماء، معالي كوفي عنان، آخر تقرير له

واسمحوا لي، في هذه المرحلة من بياني، أن أشير باقتضاب إلى الحالة الاجتماعية والسياسية في بلدي كوت ديفوار. وبالفعل، منذ تشكيل حكومة رئيس الوزراء تشارلز كونان باني، في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، في أعقاب اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥) في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، شهدت عملية السلام والمصالحة في كوت ديفوار - بفضل جهود الحكومة، والأطراف الأساسية في الصراع والشعب الإفوارى برمته - تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها الحكومة.

وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، فإنه ما زال يتعين عمل الكثير. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بما قدم من مساعدة قيمة إلى كوت ديفوار كل من الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبلدان الصديقة. ووفد بلدي يحثهم جميعا على مواصلة تقديم الدعم إلى حكومة كوت ديفوار وشعبها، في سعيهما لإيجاد حل نهائي لهذه الأزمة غير المسبوقة في تاريخ بلدي.

إن مستقبل منطقة غرب أفريقيا وما وراءها - أي مستقبل أفريقيا برمتها - معرض للخطر. وتظل ثقتنا كاملة بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي على حد سواء.

وتظل منظمنا، البالغة من العمر الآن ٦١ عاما، تتمتع بالقدر ذاته من المشروعية والمصداقية، وتظل أعمالها لتعزيز رفاه سكان هذا الكوكب وتحسين أحوالهم المعيشية لا بديل لها. وينبغي لما تواجهه المنظمة من تحديات جديدة، أن يعزز فعاليتها، بفضل منظور تعددية الأطراف وروح المسؤولية الجماعية المفهومة بشكل واضح. ومن شأن الإصلاحات الأساسية، التي يتعين عليها الشروع في تنفيذها للتكيف مع سياق العلاقات الدولية، أن تمكنها من تلبية

وفي ما يتعلق بالشؤون السياسية، فإن الحكومة، بالاشتراك مع رئاسة الجمهورية والبرلمان الوطني، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الدينية، والمجتمعين المدني والتقليدي، ستجري حوارا وطنيا لاستعادة الثقة المفقودة في مؤسسات الدولة لدينا.

وبالأمس فقط، عقد رئيس الحكومة، السيد راموس - أورتا، اجتماعا مع ممثلي القوات المسلحة الذين تم إعفاؤهم من الخدمة - والمعروفين الآن بـ "مقدمي الالتماسات" - للسعي مجددا إلى التوصل إلى حل يتماشى مع قوانين تيمور - ليشتي، وتقبله مختلف الأطراف المعنية بهذه الحالة.

إن حكومة تيمور - ليشتي عازمة على المضي قدما في إصلاح مؤسسات قطاعي الأمن والدفاع، أي قوة الدفاع الوطني وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي.

وقد تعرضت قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وهي مؤسسة أنيطت بها ولاية تعزيز القانون وحفظ النظام، لتفكيك جزئي خلال الأزمة الأخيرة. وقد استأنفت مجموعة أولى من هذه القوة، قوامها ٢٥ فردا، عملها هذا الأسبوع في إطار مشروع نموذجي تديره شرطة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وتكتسي إعادة تشكيل قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي على نحو يجعلها قوة شرطة احترافية وغير متحيزة أهمية حاسمة لضمان الاستقرار.

وباعتبارنا قادة سياسيين لدولة ناشئة، نسلّم أننا لم نكن صائبين في كل ما اتخذناه من قرارات، وأن بعضها أثار الغضب وشكل أحد أسباب اندلاع مظاهرات في نيسان/أبريل، وأيار/مايو، وحزيران/يونيه، وتموز/يوليه من هذه السنة.

ونحن جميعا مهتمون بالتفكير على نحو عميق وصادق في أسباب هذه الأزمة. وسينظم رئيس الجمهورية،

باعتباره الأمين العام لمنظمتنا. وخلال المشهد الدولي المعقد الذي ساد العشر سنوات الماضية، أسهم مع فريقه بشكل كبير في تعزيز المثل النبيلة للأمم المتحدة، بما في ذلك إسهامه الحاسم في استقلال بلدي تيمور - ليشتي وتحريره.

ولن ينسى شعبنا دعمه الحاسم، ونتمنى كل التوفيق له، وللسيادة نان عنان، التي نثني عليها لإسهامها في تعزيز دور النساء في العالم، ولما أبدته من تعاطف مع من تعانين منهن.

وفي تموز/يوليه من هذا العام، استقال رئيس وزراء الحكومة الدستورية، ماري ألكيتري، من منصبه، وأدت اليمين الدستورية حكومة جديدة برئاسة رئيس الوزراء خوسيه راموس - أورتا.

ومنذ حصولنا على الاستقلال في أيار/مايو عام ٢٠٠٢ وحتى تموز/يوليه من هذه السنة، تحققت مكاسب كبيرة في إنشاء مؤسسات الدولة، وتلبية الشروط الأساسية لتيسير الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد جدد رئيس الوزراء الجديد، في الخطاب الذي ألقاه أمام البرلمان الوطني، الإعراب عن عزمه على تنفيذ السياسات التالية - تحقيق المصالحة، وتعزيز الأمن وإصلاح مؤسسات قطاعي الدفاع والأمن، وتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية قبل أيار/مايو ٢٠٠٧، والحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي والاستثمار في المناطق الريفية، وإرساء الحكم الرشيد، وإتمام ترسيم الحدود البرية بين جمهورية إندونيسيا وتيمور - ليشتي، والمصادقة على الاتفاق مع أستراليا، المعروف بـ "الشروق العظيم".

وستواصل الحكومة تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية التي بادرت بها أول حكومة دستورية، وستبدل كل ما يوسعها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما وردت في مؤتمر القمة عام ٢٠٠٠.

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٠٤ (٢٠٠٦). ونشني على جميع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية القائمة حاليا في تيمور - ليشتي. فبدون دعمها، لم تكن استجابتنا للأزمة الإنسانية لتحقيق القدر ذاته من النجاح الذي تحققه اليوم.

والحكومة واعية تماما بضرورة تحقيق المصالحة وإقامة العدل بشكل متزامن مع تحقيق التنمية. وقد تمت زيادة ميزانية هذه السنة بنسبة ١٢٢ في المائة. وهي ميزانية تركز على إيجاد فرص للعمل، ليس في المدن فحسب، بل بصورة أساسية أيضا في المناطق الريفية التي تعيش فيها غالبية سكاننا. إنها ميزانية للفقراء. ونأمل أن تسهم هذه السياسة الاقتصادية الجديدة، إلى جانب سياستي المصالحة والحوار، في التخفيف من حدة التوتر، والتوصل إلى تفاهم مشترك، واستعادة الثقة في مستقبلنا الواحد المشترك.

وعلى غرار ما فعلناه أثناء أوقات حالكة في الماضي، فنحن عازمون على النجاح واستعادة حق شعب تيمور - ليشتي في أن ينعم بالاستقرار والسلام الضروريين لتنمية بلدنا وتحسين الأحوال المعيشية لشعبنا.

ولتحقيق هذه الأهداف، نحتاج أيضا لدعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة بغية المساعدة في تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة في بلدي، والإشراف عليها. ومما لا شك فيه أن إجراء انتخابات حرة وشفافة وعادلة سيمهد الطريق لتهيئة بيئة سياسية واجتماعية مستقرة.

أما على الساحة الدولية، فقد شهدنا زيادة أعمال العنف والحرب والتعصب. وفي الأسبوع الماضي، في هذه الجمعية، في ٢١ أيلول/سبتمبر، ناشد رئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس، بقوة المجتمع الدولي ألا يدع غصن الزيتون يسقط من يديه. ولا بد للمجتمع الدولي من

السيد كي رانا زانا غوسماو، ورئيس الوزراء، السيد خوسيه راموس - أورتا، بالاشتراك مع قادة الكنيسة الكاثوليكية وطوائف دينية أخرى، مؤتمرا وطنيا يستند إلى ثقافتنا وقيمنا التقليدية، ستشارك فيه مختلف الأطراف الفاعلة، بما فيها المجتمعين المدني والتقليدي.

(تكلم بالانكليزية)

وباعتبارنا بلدا خارجا من الصراع، شهدنا مؤخرا تجدد أعمال العنف بسبب فشل مؤسسات قطاعي قوات الدفاع والشرطة لدينا، وارتفاع معدلات البطالة، وما اتخذناه من قرارات سياسية خاطئة بوصفنا قادة بلد جديد. ونتيجة لأعمال العنف، وصل عدد الأشخاص المشردين داخلنا لدينا إلى ١٥٠.٠٠٠ وعدد القتلى إلى ١٠٠ تقريبا. ونتيجة لذلك، اضطر رئيس الجمهورية، السيد زانا غوسماو، ورئيس البرلمان، السيد فرانسيسكو غوتيريس لو - أولو، ورئيس وزراء أول حكومة دستورية، السيد ماري ألكتيري، إلى طلب المساعدة الدولية. وعلى الفور، قدم لنا جيراننا الأقربون، أي الأمم المتحدة، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، شتى أشكال دعمهم.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر إندونيسيا، وماليزيا، والبرتغال، وأستراليا، ونيوزيلندا، واليابان، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا، والكويت، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والاتحاد الأوروبي، وكوبا، والعديد من البلدان الأخرى، على دعمها القيم خلال الأزمة الأخيرة في تيمور - ليشتي.

ونرحب أيضا بلجنة التحقيق المستقلة الخاصة في تيمور - ليشتي التي شكلها الأمين العام كوفي عنان لتحري الأحداث المرتبطة بالأزمة، وادعاءات وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. ونشيد بأعضاء مجلس الأمن لتأييدهم إنشاء

والشيوخ على هذه المبادرة العظيمة، فهي سوف تساعد بالتأكيد على الحد من الفقر والنهوض بالتنمية في بلدنا والبلدان الأخرى في العالم النامي.

ونشيد أيضا بالاتحاد الأوروبي ورئيس مفوضيته، السيد دوراو باروسو، لدعمهم المتواصل للبلدان النامية، بما فيها تيمور - ليشتي.

وتيمور - ليشتي، بوصفها من أقل البلدان نمواً، وكعضو في مجموعة الـ ٧٧ والصين، تتفق مع الرأي القائل بأن تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة النمو للمساعدات الإنمائية الرسمية أمر مهم للغاية لا لتنمية دول الجنوب فحسب، بل وللحفاظ على الاستقرار والسلام والتقدم في العالم.

نود أيضا أن نرحب بمبادرة البرازيل وفرنسا الأخيرة لفرض ضريبة على السفر بالطائرات، وذلك لإيجاد موارد إضافية لتمويل التنمية.

في الختام، أود أن أقول بضع كلمات بلغتنا الوطنية التيمور.

(تكلم بالتيمور؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية)

أود أن أكرر الشكر لكم جميعاً، أنتم الشعوب، وكذلك حكوماتكم لمساندتكم لنا خلال الأزمة. وأدعو الله أن يحميكم ويحمي حكوماتكم وشعوبكم.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل روبن زاكراس، نائب رئيس البرلمان في جمهورية جزر مارشال.

**السيد زاكراس** (جزر مارشال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتك، سيدتي، على انتخابكم رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، مؤكداً لكم دعم بلادي وتعاونها خلال فترة ولايتكم.

مواصلة دعمه القوي لقوى السلام والاعتدال في فلسطين، ولرئيس السلطة الفلسطينية. وينبغي للمجتمع الدولي كذلك التعامل مع الحكومة الفلسطينية المنتخبة لإيجاد سبل تكفل قيام دولة فلسطينية حرة وديمقراطية تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام ووثام.

وبعد عدة سنوات من الصراع والعنف، يحتاج شعب لبنان إلى بيئة سلمية. ونأمل أن يساعد وصول قوات الأمم المتحدة على حماية سيادة البلد وسلامته الإقليمية.

أما الحالة في دارفور، في السودان، فتستلزم اهتماماً مطرداً من المجتمع الدولي لتمكين شعب السودان من استعادة السلام والاستقرار اللذين يحتاج إليهما.

أما في ما يتعلق بالصحراء الغربية، فإننا نعتبر أن إجراء حوار بين حكومة المغرب وقادة جبهة البوليساريو سيساعد في تمهيد الطريق إلى التوصل إلى حل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وباعتبارنا بلداً صغيراً، نؤمن أن الحوار المتعدد الأطراف والمفاوضات والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام ميثاق الأمم المتحدة واحترام ثقافة وقيم بعضنا البعض الدينية، تمثل أفضل السبل للتصدي لما نواجهه اليوم من تحديات وتعصب. وسنواصل تأييد جميع المبادرات من قبيل التعاون بين الأديان والحوار بين الحضارات.

وبعد مؤتمر مونتييري في المكسيك المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٢، أُنخذت عدة مبادرات بهدف زيادة الموارد المالية للبلدان النامية. ومن هذه المبادرات حساب التحدي الألفي. وفي هذا العام، تم اختيار تيمور - ليشتي كدولة مبتدئة، ونحن نعمل مع أعضاء مؤسسة التحدي الألفي للاستفادة من منح الصناديق.

ونشيد بالرئيس جورج دبليو بوش وإدارته وشعب الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائنا في مجلسي النواب

بلدنا، ومصدر صادراتنا الرئيسية، فإن حالة محيطات العالم والأرصدة السمكية وطريقة استغلال تلك الموارد الحيوية تظل تمثل أبرز شواغلنا ذات الأهمية القصوى.

وبوصفنا طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، واتفاقية الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥، فإننا نعترف بأهمية سريان اتفاقية حفظ وإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في غرب ووسط المحيط الهادئ، وكذلك التدابير اللاحقة للحفاظ والإدارة التي اعتمدها لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ المنشأة مؤخرا.

وبينما نعترف بالعواقب والآثار المعاكسة للصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه في المنطقة، بما في ذلك عواقب الصيد المفرط بالنسبة للمصادر الوطنية والإقليمية، فإننا نواصل تطوير واستكشاف السبل والوسائل لاتخاذ وفرض تدابير للحفاظ والإدارة، وكذلك تطوير المصائد السمكية على المستوى الوطني. ونحن نسعى لوقف الصيد لشباك الجر في القاع لحين التأكد من أنه لا يؤثر على التنوع الحيوي في المحيط.

ونحن نأمل أن يتم تقوية وتعزيز الجهود الإقليمية مثل تلك التي قامت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية لنشر المعرفة عن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي بالمساعدة الدولية.

أما على المستوى الوطني، فأود أن أشرك الدول الأعضاء في التقدم الذي أحرزناه في مجال الإدارة الحكومية والتنمية الوطنية. إن مسؤولي حكوماتنا الوطنية والمحلية قد اجتمعوا في مستهل الشهر المنصرم لمراجعة التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ خطتنا الإنمائية الوطنية طويلة المدى للتنمية، وهذا قد أتاح الفرصة لحكوماتنا الوطنية وللحكومات المحلية لتجديد الالتزام بالعمل معا لتحقيق مركز أفضل لجزر

وتشيد جزر مارشال بكل أعضاء الجمعية العامة لجهودهم وإسهاماتهم وتعاونهم خلال الدورة الستين لبلوغ العديد من تطلعاتنا المشتركة. ورغم أننا حققنا نجاحا طيبا، إلا أن هناك الكثير من العمل الذي ينتظرنا. ويجب أن نعمل معا وأن نجتمع مواردنا ومواهبنا وخبراتنا لخير كل مواطني العالم. وفي هذا الصدد، أحث الدول الغنية والأكثر نموا على زيادة السخاء في المساعدات الإنمائية الرسمية، وذلك حتى تتمكن من معالجة اليأس الإنساني.

وجزر مارشال، وهي من أصغر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حجما، تأمل بأن الدورة الحادية والستين سوف تنجز المزيد من العمل لحماية وتأمين شعبنا من التهديدات التي تواجه مصادر قوته.

وجزر مارشال تلتزم بالعديد من الخطط والاتفاقات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وخطة المحيط الهادئ، ومؤخرا مبادرة التحدي الميكرونيزي التي تضع أهدافا طموحة لمناطق حفظ الموارد البرية والبحرية في الإقليم الميكرونيزي.

ونحن نشدد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والبرامج والأهداف التي تم اعتمادها، وبالذات في الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك لتعبئة الموارد الضرورية من كل المصادر للتنفيذ الفعال لاستراتيجية موريشيوس.

وبما أن سبل كسب العيش لشعبنا تعتمد بصورة أساسية على المحيطات، مرة أخرى نشاطر جيراننا في المحيط الهادئ في المطالبة بإدارة مواردنا البحرية وحمايتها من الاستغلال. ولأن مصائد الأسماك هي أهم قطاع إنتاجي في

إن جزر مارشال تؤكد من جديد التزامها الثابت بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبأهداف المعاهدة المتمثلة في منع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة، وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتعزيز هدف بلوغ نزع السلاح العام والكامل. وناشد البلدان التي لم تصبح بعد أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تفعل ذلك، والبلدان الأطراف في المعاهدة أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تفي بالتزاماتها في إطار المعاهدة.

وجزر مارشال وبولينيزيا الفرنسية تعلمان جيداً أن الدول الاستعمارية على استعداد لاستخدام الأراضي خلاف أراضيها لإجراء تجارب الأسلحة النووية الخطيرة. وفي ذلك الصدد، ناشد الأمم المتحدة مواصلة ممارسة الضغط من أجل إنهاء الاستعمار لجميع الدول في منطقة المحيط الهادئ.

كما ناشد الأمم المتحدة أن تقبل انضمام سكان تايوان الذين يبلغ عددهم ٢٣ مليوناً إلى أسرة الأمم المتحدة. ودأبت تايوان، التي تشارك المنظمة رأيها بشأن مبادئ العالمية وتقرير المصير، على التمتع بحكومة ديمقراطية خاصة بها لأكثر من نصف قرن. ويشكك حرمان تايوان من الانضمام إلى الأمم المتحدة مرة بعد أخرى في شرعية المنظمة. وبالتالي أناشد، بالنيابة عن بلدي، هذه الهيئة الترحيب بعضوية تايوان فيها.

وتود جزر مارشال أن تؤكد من جديد على دعمها لإصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكلته وتوسيعه. وعلى وجه الخصوص، تؤكد على إدراج اليابان بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن، ونؤيد تأييداً كاملاً اقتراح اليابان بشأن المنهجية التي تستخدم في إعداد جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة للفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩. ونحن على اقتناع بأن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

مارشال. كما أن ذلك قد مهد الطريق للمسؤولين الحكوميين لمناقشة قضايا فائقة الأهمية ظلت تعوق فرصنا التنموية في مجالات التعليم والصحة والبيئة وغيرها.

كما أن من المسائل الهامة الأخرى التي تتم مناقشتها على الجبهة الداخلية مسألة تجارب الأسلحة النووية التي أجريت في جزر مارشال. وقدم شعبنا تضحيات غير متناسبة في مساعدة العالم على إدراك قوة الأسلحة النووية. ودفننا الثمن بحياتنا ذاتها وبصحتنا، ورفاه أرضنا ومياهنا المقدسة للغاية بالنسبة لنا. ومنذ أن أصبحت جزر مارشال دولة مستقلة، في عام ١٩٨٦، بذلنا الجهود لندرك بشكل أفضل تأثير الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في جزرنا خلال الحرب الباردة. ونكتشف الآن أن آثار التجارب الجوية الـ ٦٧ للأسلحة التي تم إجراؤها في بلدنا كانت أكثر سوءاً وأوسع انتشاراً مما كان مفهوماً في السابق، بالرغم من أنه ما زال علينا أن نتعلم الكثير.

وبطبيعة الحال نحن، بوصفنا بلداً صغيراً ذا موارد محدودة، نركز جهودنا على معالجة التركة النووية. وناشد الأمم المتحدة ووكالاتها والدول الأعضاء التي تشاركنا تجارب مماثلة ولديها خبرة في إصلاح البيئات الملوثة بالإشعاع وفي معالجة الاحتياجات الصحية المتصلة بالتعرض للإشعاع أن تساعد وتدعم التماس تغيير الظروف، الذي قدمته جزر مارشال لكونغرس الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠. وعلى النحو الذي اعترف به القادة المسؤولون للمجتمع العالمي، فإن لدى الأمم المتحدة القدرة على التأثير إيجابياً على رفاه مواطني جزر مارشال، الذين كانوا تحت رعاية مجلس الوصاية حينما كان برنامج الولايات المتحدة للتجارب النووية مستمراً من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٨ بعد الحرب العالمية الثانية.



الجزرية الصغيرة النامية من التعامل والتكيف مع العولمة وتحرير التجارة.

إن جزر مارشال تتألف في معظمها من جزر مرجانية منخفضة. بمتوسط ارتفاع يبلغ مترين فوق مستوى سطح البحر. وجزرنا المرجانية الصغيرة وجزرنا ضئيلة بالمقارنة. بمنطقتنا الاقتصادية الخالصة المحيطة، التي تتألف من مليوني كيلومتر مربع تقريبا من المحيط. وبينما نعول على محيطنا بوصفه وسيلة للدوام والبقاء، يصبح البحر أكبر مصدر للقلق خلال الأحوال الجوية القاسية. ونخشى ارتفاع مستوى سطح البحر، الذي يهدد وجود جزرنا ذاته.

وبالتالي نود أن نؤكد من جديد قلقنا البالغ حيال تعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية لخطر تأثيرات تغير المناخ، فضلا عن الحاجة إلى إجراء عاجل على المستوى الدولي لتخذه البلدان الرئيسة التي تسبب انبعاث ثاني أكسيد الكربون ضمن البلدان الصناعية المتقدمة النمو والتنمية بغية وقف تلك التأثيرات المدمرة المحدثة لتغير المناخ وعكسها.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيس يان إلياسون على إدارته الممتازة لرئاسة الجمعية العامة خلال العام الماضي. كما أود أن أهنته على تعيينه وزيرا للخارجية في بلده. وقد حققت الجمعية العامة الكثير تحت قيادته المقتدرة، وأود أن أحييه على إنجازاته. وأتمنى له كل خير في منصبه الجديد.

وينضم إليّ شعب جزر مارشال في التمني للأمين العام كوفي عنان والسيدة نان عنان كل خير في مسعاهما في المستقبل. وأود أن أعرب له عن خالص تقديري على بوادر الصداقة والنوايا الطيبة خلال ولايته بصفته أمينا عاما للأمم المتحدة.

ستستفيد من العضوية الدائمة لليابان وهيكلها المقترح لجدول الأنصبة المقررة.

وفي المجال الإقليمي، انضمت جزر مارشال العام الماضي إلى بلدين مجاورين لها لتطلب من الأمم المتحدة زيادة وجودها في شمال المحيط الهادئ لمتابعة البرامج الإنمائية المختلفة، ليس في بلدنا فحسب بل أيضا في منطقة المحيط الهادئ بأسرها. ويسرني اليوم أن أبلغ الجمعية بأن ثلاث وكالات للأمم المتحدة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - وافقت على إنشاء مكاتب لها في بلدان مختلفة في المنطقة، بما في ذلك جزر مارشال.

وعلاوة على ذلك، دأبت حكومتنا على العمل بشكل واسع مع الآخرين في المنطقة لتنفيذ خطة المحيط الهادئ، التي تمت الموافقة عليها في اجتماع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ الذي عقد في بابوا غينيا الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وأود أن أشرك زملائي تقديم الشكر لشركائنا الإنمائيين على مساعدتهم في جعل الخطة قابلة للاستمرار. وما زالت جزر مارشال واثقة بأن خطة المحيط الهادئ ستوفر إطارا مفيدا للتعاون الإقليمي والدولي المستمر.

وعلى المستوى الدولي، تشارك جزر مارشال بلدان المحيط الهادئ الأخرى في التأكيد من جديد على مصالحتنا وتطلب من المجتمع الدولي تقدير أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه الدول بحاجة إلى الدعم المستمر من البلدان المتقدمة النمو بغية زيادة قدراتها على التعامل مع تعرضها للخطر، وتعزيز الأمن الغذائي وبناء المرونة لمسيرة التغير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم وتعزيز الجهود القائمة والجديدة لبناء القدرات داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية وفيما بينها. ونحن بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي لإنشاء آليات لتمكين الدول

دولها الأعضاء. وينبغي للدول الأعضاء منحها الموارد المتناسبة مع الولايات الموكله إليها.

وعقب القرارات والتوصيات التي اتخذها مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥، تم اعتماد تدابير هامة ذات صلة. وأشعر بامتنان خاص لإنشاء مجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام، والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث، واعتماد البروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة، والقرارات بشأن التنمية، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن شكر بلدي للسيد يان إلياسون على نشاطه وكفاءة توجيهه لعمل الجمعية العامة خلال الدورة الستين.

ولا يمكن لإصلاح الأمم المتحدة أن يكتمل بدون إصلاح مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة والإدارة، وهي عناصر لا غنى عنها في جهود منظماتنا للتكيف مع حقائق العصر. وعلينا أن نمضي قدما بذهن متفتح ومواقف مرنة، وبدون أن نعرض للخطر مبدأي الإنصاف والعدالة.

وعلى صعيد المؤسسات الداخلية، ولكي يحظى الإصلاح بفهم وتأييد جميع الأطراف المعنية، ينبغي أن يتم تنفيذه بطريقة شمولية ومتسقة ورشيده. وقد وافق الرأس الأخضر على استضافة مشروع نموذجي يعرف بألية المكاتب المشتركة، وهو إجراء يقوم على أساس الإطار المشترك لبرامج ووكالات وصناديق الأمم المتحدة ويتوخى منه في النهاية أن يعزز كفاءة الأنشطة التنفيذية من خلال ترشيد الهياكل والموارد وإيجاد التآزر على المستوى الفني ومستوى الميزانية. والطابع المعقد لهذه التجربة، وآثارها في تبسيط العمليات مع الهياكل التي تعتمد عليها آلية المكاتب

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم على أن بلدي سيواصل العمل مع الأمم المتحدة لمواجهة التحديات المشتركة. وفي مناسبة مرور ٦١ عاما على مسيرتنا، يجب أن يمضي أعضاء الجمعية العامة قدما بحزم وتصميم للتغلب على الأخطار الماثلة أمامنا. وعلينا أن نكون في مستوى مسؤولياتنا إزاء بلد كل منا وإزاء بعضنا البعض بوصفنا أعضاء في الجمعية العامة لكي نضمن وصولنا إلى مستقبل أفضل.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لسعادة السيدة ماري دي فاطمة ليما دا فيغا، رئيسة وفد جمهورية الرأس الأخضر.

**السيدة ليما دا فيغا** (الرأس الأخضر) (تكلمت بالبرتغالية؛ والترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): أود بادئ ذي بدء، أن أهنيئكم سيدي، على انتخابكم رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. إنه تكريم ليس لمزاياكم فحسب، بل أيضا لتفاني بلدكم، حيث أظهر إقرارا بمدى تمسك بلدكم بالمبادئ والإجراءات التي تسعى الأمم المتحدة إلى تنفيذها. وبالتالي، فإنني بالنيابة عن وفد الرأس الأخضر وباسمي أود أن أؤكد لكم تعاوننا الكامل.

إن التغيرات السريعة التي يشهدها العالم المعاصر تشكل تحديا دائما لقدرة الأمم المتحدة على المحافظة على دورها المركزي في النهوض بالتنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وتنطوي هذه التغيرات على التحديات والفرص والمعوقات التي يجب أن نواجهها بشكل ملائم لكي نقيم النظام العالمي الأكثر توازنا وديمقراطية وسلمًا، والذي نصبو إليه جميعا.

ولمواجهة هذه التحديات يجب أن تلزم الأمم المتحدة نفسها التزاما قاطعا بتحديث وإصلاح أنشطتها بوصفها نتاج

بروز قادة أفارقة جدد يعملون من أجل النهوض بالتنمية والديمقراطية والسلام والاستقرار السياسي والاجتماعي.

إن تخفيف أعباء الديون، وإمكانية الحصول على الاستثمار المباشر وتحسين طرائق التمويل من أجل التنمية وجهود التمويل المتكررة، كلها إجراءات يمكنها أن تشجع وتدعم جهود تكييف السياسات الوطنية من خلال تحسين إدارة الموارد. والمبادرات المتعلقة بالدين الخارجي المتماشية مع السياسة الدولية ينبغي أن تشمل أيضا البلدان ذات الدخول المتوسطة الدنيا.

وقبل مجرد أسبوعين وفي هذا المحفل بالذات، خلال الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لبرنامج عمل بروكسل الخاص بأقل البلدان نمواً، أكد وفد الرأس الأخضر أنه تم إحراز تقدم لا يمكن إنكاره، ولكنه لا ينبغي أن يخفي المشاكل والنواقص التي ما زالت قائمة.

وإننا نشهد عموماً نتائج متفاوتة في تنفيذ ذلك الصك؛ وهذا يبيّن القيود الرئيسية التي تواجه جميع هذه البلدان لدى محاولتها إزالة العبء الثقيل الناجم عن التخلف الإنمائي.

وبالنسبة للحالة في الرأس الأخضر على وجه الخصوص، وبفضل الجهود المبذولة على المستوى الوطني ودعم المجتمع الدولي، حدث تحسن ملحوظ في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية خلال فترة الثلاثين عاماً منذ استقلال بلدها. وأحرز تقدم كبير في مجالات التعليم والصحة والقطاع المالي وإدارة الدولة. وعلى المستوى السياسي، فتح الإصلاح المجال لإقامة نظام ديمقراطي ولتهيئة بيئة ثقافية وسياسية للتسامح وتقاسم السلطة. وشكلت تلك النتائج أساساً لقرار الجمعية العامة بإخراج الرأس الأخضر من قائمة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٨.

المشتركة في نيويورك، يتطلب تكييف السياسات والأدوات والممارسات والحوار المتواصل مع الحكومات.

ويسعدني أن موضوع "تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية" اختير شعاراً لمناقشتنا. فهذا الموضوع جاء في وقته المناسب حيث أن العديد من السكان في مختلف أنحاء العالم ما زالوا محرومين من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية في العيش بكرامة وبدون قلق بسبب الفقر والخوف. وبالنسبة لأولئك السكان، فإن الأهداف الإنمائية للألفية تظل كلمات جوفاء. وقد أكد برنامج الأغذية العالمي في نشرة أصدرها مؤخراً الحقيقة المرة بأن "عدد الناس الجائعين بشكل مزمن يتزايد باطراد - حيث ارتفع من ٧٩٠ مليون في عام ١٩٩٥ إلى ٨٥٠ مليون في الفترة الحالية".

ومما يدعو إلى الاستنكار أنه، على الرغم من التقدم العلمي المميز لعصرنا، ما زال التخلف الإنمائي يمثل واقعا يوميا لهذا العدد الكبير من الرجال والنساء والأطفال على كوكبنا. ومع أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق القيادات الوطنية، فإنه لا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية الشراكة العالمية لاستعادة الإنصاف إلى تلك الأوضاع وإرساء أسس التنمية المتماشية بشكل أوثق مع الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ذلك السياق، ينبغي للمجتمع الدولي أن يفي حقاً بالتزاماته المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وأن يهيئ الظروف لإقامة نظام تجاري دولي أكثر إنصافاً وعدلاً، من شأنه أن يراعي على نحو صحيح الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، بما في ذلك اقتصادات الدول الجزرية.

وفي الحالة الخاصة بأفريقيا، فإننا نرحب بمختلف المبادرات التي أعلن عنها، وفي نفس الوقت، نحث المجتمع الدولي على أن يوفر للقارة دعماً أكثر اتساقاً - وأعني اتساقاً مع الأهداف الإنمائية للألفية، ومع الزخم الإيجابي الذي ولده

تشكل جميعها مصدر قلق عميق، ولا سيما في البلدان الصغيرة والفقيرة. وفي هذا المجال أيضا، يجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات جماعية وعاجلة.

وما زال الإرهاب يهدد السلام والاستقرار الدوليين. والرأس الأخضر الذي وقّع صكوك مكافحة الإرهاب الرئيسية يؤيد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠) التي أعلنت في بداية الدورة الحالية للجمعية العامة. وتوجه هذه الاستراتيجية رسالة واضحة عن تصميم الأمم المتحدة على التصدي للأسباب الجذرية لهذه الآفة ومكافحتها بكل أشكالها ومظاهرها. ونحن على اقتناع بأنها ستسهم في تذليل الصعوبات التي تواجهها المفاوضات بشأن إبرام اتفاقيات دولية لمكافحة الإرهاب.

وفي حين أن بعض الصراعات ما زالت تنتظر الحل، فإن صراعات أخرى تنشب في مختلف أنحاء العالم وتتنافس على كسب اهتمام المجتمع الدولي وإجراءاته. وشهدت الحالة في الشرق الأوسط التصعيد مؤخرا بحدوث المواجهة بين لبنان وإسرائيل. وأدى ذلك إلى معاناة إنسانية لا توصف ودمار مادي هائل في البلدين وفي المنطقة برمتها. ولا يمكن لأي كان أن يظل غير مبال إزاء هذا الصراع الذي طال أكثر مما ينبغي منذ ٦٠ عاما، وما زال يشكل سببا - بل يشكل محورا - لعدم الاستقرار الدولي.

ويؤيد الرأس الأخضر فكرة الاستراتيجية الشاملة التي يكون مفتاحها الممكن الوحيد هو التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ويتضمن قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) أحكاما هامة يمكن أن تشكل أساسا لمثل هذه الاستراتيجية. ويحث الرأس الأخضر كل الأطراف المعنية على استئناف الحوار والمفاوضات. ويجب أن يسعى المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، إلى تهيئة الظروف لاستعادة

ويدرك الرأس الأخضر أن تعزيز هذه الجهود يتطلب جهودا مالية متواصلة لا يمكنه الاضطلاع بها لوحده. وعلينا أن نتذكر بأن الرأس الأخضر بلد صغير لا يملك الموارد الطبيعية ويتعرض إلى الجفاف المزمّن والصدمات الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الضعف الاقتصادي للبلد يرجح على المعيارين الآخرين المطلوبين لإخراج البلد من تصنيف البلدان الأقل نموا. وقد قبلت الحكومة هذا التحدي لاقتناعها التام بأنها المسؤولة الرئيسية عن وضع وتنفيذ أفضل نموذج إنمائي ممكن لمصلحة شعب الرأس الأخضر. ولهذا السبب قررت الحكومة أن تسعى إلى الحوار مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف لضمان عملية انتقالية سلسة وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة.

ويعتمد نجاح هذه الخطوة الرائدة إلى حد كبير على الدعم من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عامة. وفريق الدعم الانتقالي الذي تم إنشاؤه تقع على عاتقه مسؤولية المساعدة على تحديد الأهداف والطرائق لإخراج البلدان من تصنيف أقل البلدان نموا ولبدء شراكة جديدة لخلق زخم اقتصادي جديد وأكثر حيوية يقلل من هشاشة وضعنا.

إن تغير المناخ والتآكل البيئي يسببان تأثيرا ضارا على النظم الإيكولوجية ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية كالرأس الأخضر. ويجب أن يوفر المجتمع الدولي دعما قويا للتنفيذ الفعال لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ خطة العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح، والجريمة المنظمة عبر الحدود، والهجرة السرية وآثارها الإنسانية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والأمراض الوبائية مثل الملاريا والسل والتفشي السريع لفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز،

**السيد ليدين (السويد)** (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ، السيدة الرئيسة، بالإعراب عن مدى سرورنا برؤيتكم تترأسون الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وستلقون منا كل تعاون.

إن حلقة العنف الأخيرة في الشرق الأوسط والتصعيد الذي شهدته الحالة في دارفور مؤخرا سلطا الضوء، مرة أخرى، على الحاجة إلى مواجهة قوية متعددة الأطراف للتحديات العالمية. ومؤتمر القمة العالمي الذي انعقد في العام الماضي وضع برنامج عمل طموحا بشأن كيفية إصلاح الأمم المتحدة. ويجب أن تتواصل جهود الإصلاح وأن تترجم القرارات التي اتخذت في نيويورك خلال الدورة الستين إلى نتائج ملموسة في الميدان.

لقد عانى شعب دارفور من النتائج المفزعة للصراع لفترة طالت كثيرا. ويجب أن نعزز جهودنا المشتركة لوقف القتال والعنف ولضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ووضع حد للإفلات من العقاب. وينبغي السماح لقوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة بحماية السكان في دارفور. ونحث حكومة السودان على قبول مثل تلك القوة. وإن استمرار وجود قوة الاتحاد الأفريقي أمر حيوي بالنسبة للحالة الإنسانية القائمة ومن أجل الانتقال إلى قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونحث مجموعات المتمردين التي امتنعت عن توقيع اتفاق السلام في دارفور على أن تفعل ذلك. والسويد على استعداد للمساهمة بقوات لبعثة الأمم المتحدة في دارفور. ويتعين علينا أن نفي بمبدأ مسؤولية الحماية الذي اعتمدهنا في مؤتمر قمة العام الماضي. ويجب أن يظهر مجلس الأمن إرادته باتخاذ الإجراءات عندما يتعرض السكان المدنيون إلى جرائم خطيرة للغاية.

وهناك حاجة عاجلة إلى سلوك نهج شامل إزاء الصراع في الشرق الأوسط يقوم على مشاركة أقوى وأوسع

الثقة وإقامة السلام الدائم، وهما شرطان أساسيان للتكامل الاقتصادي ولتعزيز الحوار الثقافي في المنطقة.

وفي أفريقيا، بينما يقترن الأمل المتجدد بعمليات بناء السلام في بوروندي وليبيريا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن بقاء مصادر التوتر الأخرى تهدد بالمشي بجهود التنمية وباستدامة المآسي الإنسانية. وهذا ما يجري في دارفور، حيث ما زال الوضع هشاً، والخلافات بين بعض أطراف الصراع تهدد على نحو خطير بتقويض اتفاق السلام الموقع في أبوجا، في أيار/مايو الماضي. ويؤيد الرأس الأخضر التوصيات والنداءات الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الأخير في نيويورك بشأن الحالة في دارفور، المتخذة على هامش الدورة الحالية للجمعية العامة. ونحن نحيي المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي على الجهود المبذولة لحل الأزمة ونشجعهما على مواصلة تلك الجهود. وفي الوقت نفسه، نحث بالأطراف المعنية أن تبذل جهوداً إضافية في الحوار من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة.

وأود أن أختتم بياني بالعودة إلى الموضوع الذي بدأت به، وهو الدور المركزي للأمم المتحدة في إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وفي النهوض بالتنمية والسلام وحقوق الإنسان. واسمحوا لي بأن أعرب عن تقدير الرأس الأخضر للسيد كوفي عنان على العمل الرائع الذي اضطلع به خلال السنوات العشر الماضية، والذي مكن المنظمة من أن تترك بصماتها على مسيرة تعددية الأطراف. ويشكل هذا العمل وسام شرف له وأيضا لأفريقيا. وإذا يستعد لمغادرة منصبه بصفته أميناً عاماً، نتمنى له كل النجاح في مساعيه في المستقبل.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أندريس ليدين، رئيس وفد مملكة السويد.

والحالة في العراق حالة خطيرة، مع تأثيرها السلبي على الأمن في المنطقة وخارجها ومع معاناة لا مثيل لها للسكان الأبرياء. ويلزم أن نساعد الشعب العراقي على بناء مستقبل خال من الحرب والتزاع الداخلي.

ومع ما يقدر بـ ٢٧ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم، يتعين علينا أن نحرز تقدماً في التصدي للتهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل. ونزع السلاح ومنع الانتشار أمران حاسمان للأمن العالمي. وهما أمران مترابطان. وعلينا أن نمضي قدماً لإحراز تقدم بشأن كلتا المسألتين.

ولا بد من معالجة دواعي قلق المجتمع الدولي حيال البرنامج النووي لإيران. ولا أحد يرغب في أن يشهد إيران وهي معزولة. ونتمنى لإيران أن تأخذ مكانها الصحيح بين الدول في التعاون الدولي. ولكننا نود ألا نشهد إيران التي تتخذ خيار الأسلحة النووية. وقدمت اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، بقيادة السيد هانس بليكس، عدداً كبيراً من التوصيات البناءة في تقريرها المعنون "أسلحة الرعب". وتشكل هذه التوصيات طريقاً إلى الأمام صوب نزع السلاح ومنع الانتشار.

وهناك أكثر من ١,١ بليون شخص يعيشون في فقر مدقع في عالمنا اليوم. وهناك أكثر من ١٠٠ مليون طفل لا يلتحقون بالمدارس. وصحيح أنه تم إحراز تقدم. فقد انخفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع ١٣٠ مليوناً منذ عام ١٩٩٠. ومنذ مؤتمر مونتيري في عام ٢٠٠١، ازدادت المعونة بمبلغ يزيد على ٥٠ بليون دولار.

وأولى مؤتمر القمة العالمي المزيد من الاهتمام لمسائل التنمية، مع توطيد صلة حيوية بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان في مكافحة الفقر. ولكن هذا لا يكفي. وإذا أردنا أن ننفذ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، يتعين علينا أن نقوم بالمزيد من العمل. وتقع المسؤولية الرئيسية على

من جانب المجتمع الدولي. وستقوم حاجة إلى إسهامات إيجابية من دول رئيسية في المنطقة، بما فيها سورية وإيران.

إن الحوادث التي وقعت في الصيف الماضي تظهر أن التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والأمن الطويل الأجل لإسرائيل يشكّلان هدفين لا يمكن بلوغهما بالوسائل العسكرية. وتمثل المفاوضات الطريق الوحيد نحو السلام. وأسفر مؤتمر ستوكهولم الذي عقد الشهر الماضي عن اتخاذ خطوات عاجلة لتقديم الدعم للانتعاش العاجل للبنان. ومن الحيوي أن نواصل التزامنا بإعادة تعمير لبنان وبتعزيز سيادته. ويلزم أن تنفذ جميع الأطراف قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتعد السويد حالياً مساهمة عسكرية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ويكمن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في صميم التوترات في الشرق الأوسط. ولا بد من إحياء وتنظيم رؤية قيام دولة فلسطين المستقلة والديمقراطية، التي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل الآمنة، على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وعلى الجميع الاعتراف القاطع بحق إسرائيل في الوجود. وندين شن الهجمات بالصواريخ على الأرض الإسرائيلية. ولا يمكن أبداً تبرير الهجمات الإرهابية ولا بد من وقفها.

وما زالت السويد تشعر بالقلق حيال الحالة الإنسانية في غزة والضفة الغربية. ويجب كفالة وصول العون الإنساني، وينبغي مراعاة القانون الإنساني في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا بد من وقف توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبدلاً من ذلك، ينبغي عكس هذه السياسة الاستيطانية، إذ أنها تؤدي إلى تقويض أي عملية سياسية ذات مصداقية، مثلها مثل بناء الحاجز على الأرض الفلسطينية المحتلة.

أشكاله ومظاهره، وأيا كان مرتكبه وأيا كان مكانه وأيا كانت أغراضه، لأنه يشكل احد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. وينبغي الآن تنفيذ هذه الإستراتيجية، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. فلنبن أيضا على هذا الإنجاز بغية التوصل إلى اتفاق بشأن إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

إن العالم بحاجة إلى أمم متحدة أكثر قوة وفعالية. وبغية تحقيق هذا الأمر، يلزم أن نحرز المزيد من التقدم في إصلاح الأمانة العامة والإدارة. وبينما تم اتخاذ عدد من الخطوات الأولية خلال العام الماضي، فإن بعض الاقتراحات الرئيسية للإصلاح قد أرجئت إلى الدورة الحادية والستين. ويلزم اعتماد هذه الاقتراحات وتنفيذها.

ولن تستكمل عملية إصلاح الأمم المتحدة طالما بقي مجلس الأمن بدون تغيير. وإذا أردنا لقرارات المجلس أن تكون مقبولة بشكل حقيقي بوصفها قرارات شرعية وفعالة، لا بد لنا من إصلاح المجلس ليمثل العالم اليوم بشكل أفضل. وهذا مجال صعب للإصلاح ولكنه مجال حيوي. وبينما نعمل على توسيع المجلس، علينا أن نضمن فعاليته. وبالتالي، ينبغي ألا يجري توسيع حق النقض (الفيتو). وينبغي أن يقيد استخدام الفيتو.

وتظل الجمعية العامة في صميم الأمم المتحدة. وخلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، وبالموافقة على عدد من الإصلاحات الأساسية، نشطت الجمعية العامة نفسها بعدة طرق. فلنواصل الآن الاستخدام الكامل للولاية الواسعة لهذه الهيئة الحاسمة، التي تمثل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وآن الأوان للبناء على الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة خلال العام الماضي والبحث عن حلول للمسائل التي لم تتمكن من الاتفاق بشأنها. وآن الأوان لتثبيت أن في وسع

عائق البلدان النامية أنفسها. فهي المسؤولة. ويجب أن يشكل الحكم الرشيد المبدأ التوجيهي على جميع المستويات. وينبغي للبلدان المانحة أن تدعم بفعالية البلدان النامية بغية تخفيض حدة الفقر وتقديم المساعدة الكاملة إلى البلدان النامية في جهودها لزيادة مشاركتها في التجارة الدولية.

إن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتماسك على نطاق منظومة الأمم المتحدة يوفر فرصة فريدة لتنشيط الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى البلدان النامية. وإذا تمكنت المنظمة من أن تصبح أكثر فعالية على المستوى القطري، فإنها ستتمكن من حشد المزيد من الموارد وضمان وصول هذه الموارد إلى البلدان التي تحتاج إليها.

وظلت السويد دائما تولي أولوية عليا لتعزيز الأمم المتحدة. وخلال هذه الدورة، فإن الأمر الأساسي هو أن نواصل التركيز على تنفيذ القرارات التي اتخذت بالفعل وأن نواصل السعي للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة من مؤتمر القمة.

لقد أنشأنا لجنة بناء السلام بوصفها أداة لمساعدة البلدان في إدارة الانتقال الصعب من حالات بعد انتهاء الصراع. وينبغي للجان القطرية الآن أن تحرز نتائج، بدءا ببيوروندي وسيراليون.

ويجب أن يشكل مجلس حقوق الإنسان هيئة ترد بشكل صارم على انتهاكات حقوق الإنسان.

وظل الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء يقتلون في جميع أرجاء العالم من جراء أعمال الإرهاب. ولا يمكن التصدي لهذا التهديد العالمي إلا باتخاذ الدول الأعضاء إجراء جماعيا. ولذلك السبب اعتمدنا استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠) في الجمعية العامة قبل أسبوعين. وتوجه الاستراتيجية رسالة سياسية قوية مفادها أن الإرهاب أمر غير مقبول بجميع

القوات المسلحة مرة أخرى باحترام الدستور. وسوف يوفر هذا الدستور المؤقت ضمانات كاملة للحريات والحقوق المدنية تحت إشراف لجنتنا الوطنية لحقوق الإنسان. ووفقاً لهذا الدستور المؤقت، فإن حكومة مدنية جديدة سوف تشكل من جديد خلال الأيام القادمة، ويمكننا أن نتوقع أن يكون إلغاء قانون الطوارئ من أولى مهام الحكومة الجديدة.

والإصلاحات الدستورية سوف تؤدي إلى اعتماد دستور جديد وإجراء انتخابات خلال عام إن لم يكن قبل ذلك. ونتيجة للإصلاحات الدستورية هذه، يأمل الشعب التايلندي أن يعاد إنشاء المنظمات المستقلة وفق الدستور الجديد وأن تصبح أكثر فعالية في الاضطلاع بمهامها في ضبط ومراقبة عمل الجناح التنفيذي للحكومة. هذا هو التحدي والوعد.

وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن سياسة تايلند الخارجية لن تتغير، وأن الطريقة التي سوف ندير بها سياستنا الخارجية سوف تتهدي بالروح والمبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة. وسوف نبقي ملتزمين تماماً بواجباتنا إزاء الاتفاقات والمعاهدات التي نحن طرف فيها.

وسوف نواصل تعزيز وتقوية شراكتنا المتنامية مع البلدان الأخرى. وسوف نواصل سياسة تايلند الاقتصادية الدولية بما في ذلك المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والاتفاقات التجارية الحرة. وسوف نواصل القيام بدورنا الفعال في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفي حوار التعاون في آسيا. وسوف نواصل كذلك دعم استراتيجية التعاون الاقتصادي المشتركة بين مناطق أيا وادي - تشاو وفرايا - الميكونغ، وهي جهد جماعي على المستوى دون الإقليمي قائم على الاكتفاء الذاتي ويهدف إلى الإسراع في التكامل الإقليمي، وكذلك دعم منظمة التعاون الاقتصادي بين بنغلاديش والهند وميانمار وسري لانكا وتايلند وهي منظمة

الأمم المتحدة أن تستمر في إحداث فرق - في دار فور أو الشرق الأوسط أو أينما كان هناك صراع وفقير ومعاناة إنسانية.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة خونينغ لأكساناشاتتورن لاوهافان، رئيسة وفد مملكة تايلند.

**السيدة لاوهافان** (تايلند) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، وأن أهنئ مملكة البحرين على توليكم رئاسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وأرحب، بصفتي امرأة، بانتخابكم بشعور كبير بالاعتزاز وأود أن أؤكد على كامل دعم وفدي لكم بكل الطرق الممكنة.

وأود أن أعرب كذلك عن بالغ تقدير وفد بلدي لرئيس الجمعية يان إلياسون، سلفكم، لما قام به من عمل شاق، وللتفاني في دفع خطة إصلاح الأمم المتحدة إلى الأمام خلال السنة الماضية.

وأغتنم أيضاً هذه المناسبة لأرحب بجمهورية الجبل الأسود عضواً جديداً في الأمم المتحدة.

وإذ أتحدث إليكم، تمر تايلند بأوقات عصيبة وهي الانتقال في أعقاب التدخل العسكري إلى عملية إصلاح ضرورية لتقوية ديمقراطيتنا في شكلها ومضمونها على السواء. وبصفتنا بلداً محباً للسلام، نعتز بأن التغيير السياسي في تايلند قد تم بصورة سلمية. لقد عاد الوضع إلى طبيعته خلال ساعات. وأود باسم الشعب التايلندي أن أشكر أصدقاءنا على تفهمهم ودعمهم لنا.

وأؤكد للجمعية العامة أنه بفضل تصميم المجتمع التايلندي ستبزغ تايلند ديمقراطية أقوى وأكثر حيوية. وسوف نضمن العودة السريعة إلى الديمقراطية وبجدول زمني محدد. وسيتم نشر دستور مؤقت في الأيام القادمة يلزم



وتتوقع من لجنة بناء السلام أن تمكن البلدان من الانتعاش بعد خروجها من الصراعات وأن تساعد في تحقيق السلام الدائم. ونعلق الآمال على مجلس حقوق الإنسان في أن يعزز ثقافة حقوق الإنسان للجميع. وعلى المجلس أن يؤدي دورا للمساعدة في منع تدهور الحالات التي تُنتهك فيها حقوق الإنسان بحيث لا تتحول إلى صراعات مسلحة. وسوف يُحكم على نجاح المجلس ليس بعدد القرارات التي سوف يتخذها، وإنما بالتأثير العملي على أرض الواقع.

والتنمية أحد أهم التدابير الفعالة لمنع نشوب الصراعات المسلحة. وتشجع تايلند موضوع المناقشة العامة لهذا العام، وهو "تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية" الذي يلبي الحاجة الفورية لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية على أساس شراكة عالمية صلبة. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تنفذ التزاماتها خاصة ما يتعلق بمساعدتها الإنمائية الرسمية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

وإن التنمية المستدامة لا تعني بالضرورة تقديم المساعدة. إنها تتعلق بالتجارة والفرص. ويجب ألا تُحرم البلدان النامية من فرصة خروجها من الفقر. وتعليق حولة الدوحة انتكاسة خطيرة لتحقيق الآمال المعقودة على شراكة حقيقية بين العالمين المتقدم والنامي. ويجب أن تضمن الشراكة العالمية من أجل التنمية أوضاعا مفيدة للبلدان الغنية والفقيرة على السواء. ويجب أن نضاعف جهودنا لنضمن ألا تصبح التنمية ضحية المصالح المحلية.

والشراكة العالمية ليست أيضا محصورة في العلاقات بين الدول. فعمل الأمم المتحدة لن يكون في أفضل حالاته إذا لم يعبر عن أصوات الجماهير. ويجب أن تضمن المنظمة شراكة عالمية من أجل التنمية، وأن تتعامل مع الشركاء على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، تشي تايلند على صندوق

مخصصة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي لربط شبه قارتي جنوب آسيا وجنوب شرقي آسيا. ولذا، فإنني أؤكد لأعضاء الجمعية العامة استمرار سياستنا الخارجية على جميع المستويات - الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

إن عالم اليوم ضعيف بسبب سوء الفهم والخوف. ونحن نحكم على بعضنا البعض على أساس تصوراتنا التي تكون في كثير من الأحيان غير دقيقة. فبسبب الخوف، نذهب إلى الحرب سعيا لتحقيق السلام.

فبدل شن الحروب، ينبغي لنا إحلال السلام. ينبغي أن نحترم بعضنا البعض بدءا بأسرنا ومجتمعنا المحلي ومكان عملنا والتوسع في ذلك إلى مجتمعات أخرى وشعوب من أعراق وأديان ومعتقدات مختلفة. وبدءا بأنفسنا، ينبغي لنا توسيع دائرة الصداقة والسلام وعمل كل شيء ممكن لنشر رسالة السلام في بلداننا وفي العالم بأسره.

وفي هذا السياق، تشي تايلند على المبادرات المتعددة التي تهدف إلى تجسير الهوة بين الشعوب من مختلف الثقافات والحضارات. وإننا نرحب وندعم تحالف الحضارات والحوار بين الأديان والتعاون من أجل السلام في القرن الحادي والعشرين ونشجع تقوية وتعزيز مثل هذه المبادرات لتوطيد السلام وتقليل احتمالات نشوب الصراعات المسلحة.

إن الأمم المتحدة تنفق كل سنة ٧٠ في المائة من ميزانيتها التي تبلغ عشرة بلايين دولار على عمليات حفظ السلم والعمليات الميدانية الأخرى. ولا يمكن عكس هذه التزعة إلا إذا بذلت الأمم المتحدة المزيد من الجهد لخلق ثقافة لمنع نشوب الصراعات. لأن هذا المنع على المدى البعيد سيكون أقل كلفة من عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، فإن ما يشجع بصورة خاصة أن نرى إنشاء هيئتين جديديتين هامتين سوف تساهمان في تعزيز دور الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات.

عالم أفضل، يركز على تعددية الأطراف الفعالة وعلى أمم متحدة أكثر فعالية. وأمضينا معظم عام ٢٠٠٦ ونحن نرسم تفاصيل التزاماتنا التي حددها قادتنا. بذلت الجمعية العامة جهداً آخر محموداً هذا العام بالإضافة إلى إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، تمثل في اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨) التي تشكل مثالا طيباً على الإرادة السياسية الناجعة. وتود تايلند تشجيع الدول الأعضاء على إبداء المزيد من الإرادة السياسية بغية الانتهاء بسرعة من إعداد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

علاوة على ذلك، لا يمكن أبداً المغالاة في التشديد على أهمية الوقاية في مكافحة الإرهاب. وأسباب التهميش والتطرف - بما في ذلك، انعدام التنمية، على وجه الخصوص - تتطلب قطعاً اهتمام العالم على سبيل الأولوية ويجب التصدي لها على نحو مناسب.

وفي حزيران/يونيه، اعتمدت الجمعية العامة إعلاناً سياسياً قوياً (القرار ٦٠/٢٦٢) بوصفه متابعة لإعلان الالتزام بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الرامي إلى زيادة كبيرة في جهودنا التي تستهدف توفير برامج الوقاية الشاملة والرعاية والعلاج والدعم إلى كل من يحتاج إليها بحلول عام ٢٠١٠. وحيث أن الإيدز أودى بحياة ما يزيد على ٢٥ مليون نسمة وتيتم من جرائه ١٥ مليون طفل منذ ظهور الحالة الأولى للإيدز قبل ٢٥ عاماً، وحيث أن قرابة ٤٠ مليون نسمة في جميع أنحاء العالم يعيشون مع الإصابة بفيروس الإيدز، لا بد للدول الأعضاء من أخذ تلك الالتزامات على محمل الجد وترجمتها إلى إجراءات ملموسة على الصعيد الوطني.

وعلى الرغم من إنجاز الكثير منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي، فإن ذلك لا يمثل سوى البداية؛ ولا بد من القيام بالمزيد من العمل. ويجب أن يكون عام ٢٠٠٧ عام عمل

الأمم المتحدة للشراكة العالمية وتشجعه على القيام بالمزيد من العمل الجيد لمساعدة البلدان النامية لا سيما الأفريقية منها للحصول على تنمية مستدامة. ونتقدم كذلك بالشكر إلى الأمين العام كوفي عنان على استكشافه إمكانية إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في عمل الأمم المتحدة. ويتطلع وفد بلدي إلى القيام بالمزيد من العمل في هذا الصدد خلال الدورة الراهنة للجمعية العامة.

وكما أشار إليه الأمين العام في التقرير الذي رفعه إلى الجمعية العامة هذه السنة، الأمم المتحدة شبكة من القدرات ومصدر للقدرة التنفيذية. ولكي نستغل هذه الإمكانيات إلى أقصى حد، هناك حاجة ماسة إلى إصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويستحوذ النقاش حول إصلاح الأمانة العامة والإدارة على جزء كبير من وقتنا منذ مؤتمر القمة العالمي. وإنني أشجع الدول الأعضاء على التعاون معا بغية تحقيق الهدف المشترك وهو ضمان أن تعمل هذه المنظمة وبصورة شفافة وأكثر فعالية لخدمة الشعوب في جميع أرجاء العالم.

ولمساعدة الأمم المتحدة على تقديم أفضل إمكاناتها بوصفها شبكة من القدرات، يجب علينا أن نضمن كذلك أن يكون عمل الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان متسقاً ومنسقاً. وفي هذا الصدد، تتطلع تايلند وبكل حماس إلى دراسة تقرير وتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولا بد لنا من ضمان تنسيق الجهود المبذولة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية وتبليتها للاحتياجات على أرض الواقع. وينبغي أن يصب عمل اللجان والمنظمات الإقليمية في عمل مقر الأمم المتحدة بطريقة تزيد من التآزر فيما بينها إلى أقصى حد.

وكان عام ٢٠٠٥ عام رؤية والتزامات. ولقد التقى قادتنا في مؤتمر القمة العالمي وعرضوا رؤاهم الرامية إلى تحقيق

المتحدة في الأوقات الحافلة بالتحديات التي تنتظرنا في المستقبل.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فيليب سيلبي، رئيس وفد جمهورية ترينيداد وتوباغو.

**السيد سيلبي** (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف فعلا أن أعرب لكم، سيدي، عن أصدق التهاني باسم ترينيداد وتوباغو حكومة وشعبا على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ويكنسي تعيينكم بصفتمكم ثالث امرأة تتبوأ ذلك المنصب الرفيع دلالة خاصة ويجب أن يحظى بالاعتراف على النحو الواجب. وترينيداد وتوباغو على اقتناع بأن تجربتكم المستفيضة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف وخبرتكم القانونية الدولية تؤهلکم بصورة وافية لتوجيه عمل الجمعية العامة نحو خاتمة ناجحة.

وننتهز أيضا هذه الفرصة للترحيب ترحيبا حارا للغاية بجمهورية الجبل الأسود بوصفها العضو ١٩٢ في الأمم المتحدة، والإعراب عن آمياتنا لشعبها وحكومتها باستمرار السلام والاستقرار والازدهار.

ونود كذلك التسليم بالقيادة المحنكة والكفاءة التي أبدتها رئيس الدورة الستين للجمعية العامة السيد يان إلياسون، ممثل السويد، الذي أدى بكفاءة وبعيدا عن الانفعال وبراعة دقيقة ولاية المتابعة التي أناطها قادتنا في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ بالدورة الستين للجمعية العامة، مما جعلنا نتجاوز عقبات شكّلت تحديات هائلة لأساليب عمل الجمعية. ومكّنت جهوده كذلك المجتمع الدولي من إنشاء مؤسستين دوليتين جديدتين حاسمتي الأهمية ألا وهما مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام بوصفهما جزءا من إصلاح الأمم المتحدة المتواصل.

وتنفيذ. وعند تأسيس الأمم المتحدة قبل ٦٠ عاما، كان الآباء المؤسسون يتطلعون إلى إقامة عالم تحيا فيه شعوب العالم حياة كريمة بلا عوز وخوف. واليوم، تواصل الأمم المتحدة السعي إلى بلوغ ذلك الهدف النبيل. ولا يمثل صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أرجاء العالم كافة مسؤولية بلد واحد فحسب؛ بل إنها مسؤوليةنا المشتركة. ويجب على كل فرد منا أن يصبح عاملا للتغيير. ويجب أن نكون أدوات للسلام.

وأخيرا، سأكون مقصرا إذا اختتمت هذا البيان بدون الإشادة بالأمين العام كوفي عنان على عمله الدؤوب الذي امتد طيلة عقد من الزمن وعلى تفانيه في أداء عمله وهو يتبوأ أكثر الوظائف استحالة في العالم، وعلى سجله المهني برمه الذي أمضاه في خدمة الإنسانية. وسيكون من الصعوبة البالغة أن نجد من يحل محله. فكل من سيُنتخب لشغل ذلك المنصب سيجد جدول أعمال حافلا أمامه: ضمان فعالية تعددية الأطراف والمحافظة على جدوى الأمم المتحدة.

ولقد أبدت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي تضم إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفيت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار دعمها وتأييدها لترشيح السيد سوراكيارت ساذيراثاي، ممثل تايلند، للاضطلاع بعمل الأمين العام كوفي عنان. ومن شأن التجربة الكبيرة التي يحظى بها السيد سوراكيارت في الأعمال الحكومية والتجارية والأكاديمية أن تنثري عمل المنظمة. ويمكن للسيد سوراكيارت، بوصفه ينتمي إلى بلد نام، أن يكون حلقة الوصل التي تربط بين الشمال والجنوب، ويمكن أن يصبح صوت الاعتدال للمجتمع العالمي. وعلاوة على كون السيد سوراكيارت مرشحا آسيويا، فإنه يتمتع بمؤهلات شخصية متميزة. وإذا تم انتخابه، فستكون خبرته ذات فائدة كبيرة لعمل الأمم

يوصي مجلس الأمن الجمعية العامة بانتخاب شخص تحظى مهاراته الدبلوماسية باحترام بالغ، وقدراته القيادية باعتراف جيد، شخص بوسعه الحفاظ على علاقة عمل ممتازة مع كل الدول الأعضاء التي تتمتع بثقة الدول الأعضاء الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، مما سييسر بالتالي اتخاذ المنظمة لإجراءات حاسمة الأهمية وجيدة التوقيت عندما تمس الحاجة إليها.

بيد أنه لا يمكن تنفيذ مهام الأمين العام بطريقة فعّالة إلا بالتأييد التام من المجتمع الدولي بأسره. ولذلك، فإنه من الحيوي أن تكون العملية التي سيمر بها انتخاب المرشح المختار شاملة وشفافة قدر الإمكان مع التقيد بالمبادئ والإجراءات الواردة في الميثاق التي تتصل بتعيينه أو تعيينها.

ويواصل المجتمع الدولي مواجهة أوضاع تنجم عن انعدام حلول واقعية وبرامجية للعديد من المشاكل العالمية التي طال أمدها. ولا يزال إقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط بعيد المنال، ويتواصل تردّي الحالة الإنسانية للشعب الفلسطيني يوميا بالنظر إلى الاختناقات الاقتصادية والمالية التي يعاني منها اقتصاده في أعقاب تولي المجموعة السياسية التي وقع اختياره عليها لزام السلطة بطريقة ديمقراطية. ونحث الأحزاب السياسية الكبرى في الأراضي المحتلة على إيجاد أرضية مشتركة من شأنها تلبية تطلعات الشعب الفلسطيني الذي ما برح يتوق على مدى أجيال إلى ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

ولا يزال كذلك السلم والأمن في الشرق الأوسط يتعرضان لخطر صراعات حصلت مؤخرا. وأسفر أيضا استخدام القوة بصورة عشوائية لمواجهة الخطر القائم، كما حصل في غزة ولبنان مؤخرا، عن زيادة معاناة السكان المعنيين وتدمير الهياكل الأساسية الوطنية الحيوية، ولم ينجح

ويحدو ترينيداد وتوباغو الأمل في أن يصبح مجلس حقوق الإنسان أداة فعالة للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع أنحاء العالم، وأن يدين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بدون ترهيب أو ترغيب والسعي عبر الحوار والتعاون إلى تحقيق الامتثال التام للمعايير المقبولة دوليا المتصلة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية.

والدعم المؤسسي للبلدان التي تمر بفترة انتقالية من مرحلة ما بعد الصراعات إلى مرحلة التنمية المستدامة شرط لا غنى عنه من أجل نجاح الجهود الرامية إلى استتباب السلام والأوضاع الطبيعية. ومن هذا المنظور ترى ترينيداد وتوباغو الدور الفريد الذي يتعين أن تؤديه لجنة بناء السلام في تلك البلدان التي روّعتها سنوات من الاضطرابات الداخلية.

ومعالي السيد كوفي عنان صديق خاص جدا لترينيداد وتوباغو. واسمحوا لي بالقول لتوباغو على وجه الخصوص. ولذا فإننا نودعه بمشاعر مختلطة في هذه الدورة. وطيلة فترة ولايته، فإن أميننا العام الذي بدا بعيدا عن الادعاء، قاد دفة السفينة التي تمثلها منظمنا بفيض من المهارة ووضوح في الرؤيا محافظا على توازنها وهي تمر بأعصف الفترات في تاريخها. وما برح الأمين العام مدافعا عن مبادئ وناطقا رسميا باسم العدالة الدولية ومدافعا عنيدا عن كل ما تمثله المنظمة وما تتمسك به بلداننا كافة. ولقد أنجز الأمين العام الكثير الذي سيسجله التاريخ. وفيما يتعلق بنا، يكفيننا أنه ما فتى يمثل النبراس الذي أبقى مثال الأمم المتحدة حيا أثناء تلك الأوقات العصيبة.

ولم يعد دور الأمين العام في القرن الحادي والعشرين قاصرا على دور رئيس الإدارة - مهما كان ذلك الدور مثقلا بالأعباء، بل إنه دور يقتضي معرفة متعمقة بديناميات العلاقات الراهنة المشتركة بين الدول. ولذا تأمل ترينيداد وتوباغو ونحن ننتخب خلفا للأمين العام كوفي عنان، أن

ولا تتعرض رفاهية الناس في جميع أنحاء العالم للخطر بفعل انتهاكات القانون الإنساني الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل أيضا بسبب الأعمال الإرهابية الفردية والجماعية التي تدينها حكومة ترينيداد وتوباغو إدانة قاطعة. ويحدونا الأمل فعلا أن يؤدي اعتماد الجمعية العامة مؤخرا للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب إلى إتباع نهج شامل ومتكامل إزاء ظاهرة تهدد السلم والأمن الداخليين لدول في كل بقاع المعمورة تقريبا. ويحدونا خالص الأمل كذلك في أن تستكمل هذه الهيئة في المستقبل القريب مداولاها بخصوص اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب من شأنها توفير إطار قانوني لمكافحة هذه الآفة، تقبله كل البلدان.

وأصبح من النمطي القول بعدم وجود سلم وأمن في العالم بدون تنمية والعكس صحيح، إذ لا توجد تنمية بدون أمن. ولذا فإننا شهدنا بشيء من القلق اعتبار البعد الإنمائي لجدول الأعمال الدولي في مؤتمر قمة استعراض الألفية عام ٢٠٠٥ في مصاف الدرجة الثانية. ولكن داخلنا شيء من الطمأنينة لاحقا عندما تمكنا بعد مناقشات مطولة وشائكة حول قرار إنمائي على أساس شراكة عالمية، بين جملة أمور، من بدء العمل بالالتزامات الإنمائية التي قطعت في مؤتمرات القمة الكبرى في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميادين أخرى ذات صلة بها وتنفيذها.

وينص ذلك القرار كذلك على آليات رصد تستهدف متابعة التزامات مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وتأمل ترينيداد وتوباغو أن يتم الوفاء بتلك الأهداف الإنمائية الدولية، الواردة في القرار، وألا تصبح موضوعا لفتح باب المناقشة في الاستعراض القادم.

ويتهدد السلم والأمن العالميين كذلك خطر ناجم عن عدم قيام المجتمع الدولي بالتغييرات الهيكلية اللازمة في ميدان التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية والمالية. وأسوة

عنه سوى زيادة مشاعر المرارة والحقد بين أولئك السكان وتحريضهم على التطرف.

وتنظر كذلك ترينيداد وتوباغو بجزع متزايد إلى الحالة الإنسانية المتدهورة في منطقة دارفور في السودان، وتهيب بالمجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤوليته عن حماية شعب دارفور. ويقع على عاتق المجتمع الدولي التزام أساسي من الناحيتين القانونية والأخلاقية باتخاذ تدابير إزاء حالات من هذا القبيل من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. ويتعين علينا اتخاذ تدابير فورية من أجل توفير الأمن له وتخفيف معاناته. ويجب علينا أيضا أن نقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية أولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد البشرية في دارفور.

وتحض ترينيداد وتوباغو حكومة الخرطوم على قبول وجود قوات الأمم المتحدة المنوطة بحفظ السلام الأمر الذي من شأنه تعزيز قدرتها على رصد اتفاق دارفور للسلام. ويمكن لتلك القوة كذلك توفير الأمن اللازم لمئات الآلاف من المشردين داخليا الذين يعيشون في مخيمات مؤقتة وتيسير عودة اللاجئين من أراضي تشاد المجاورة، وتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية.

ومن ناحية أخرى، تشيد ترينيداد وتوباغو بالجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية وترحب مع الشعور بالرضا بالتقدم المحرز في تقديم مرتكبي الجرائم النكراء ضد شعبي أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى العدالة. وترى ترينيداد وتوباغو أن الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية يشكل جزءا لا يتجزأ من ترسيخ سيادة القانون في سير العلاقات الدولية، وأنه يمثل ركيزة أخرى في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ونحث مرة أخرى الدول الأعضاء في هذه المنظمة التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي على أن تفعل ذلك بأسرع وقت ممكن.

منه بغية مساعدتنا على كبح تدفق المخدرات غير المشروع عبر بلداننا التي تم التسليم بالفعل بأنها بلدان عبور رئيسية. وتحث ترينيداد وتوباغو المجتمع الدولي وفقا لذلك على توفير الموارد اللازمة لمساندة الجهود الإقليمية المبذولة في منطقة الكاريبي الرامية إلى حظر شحنات المخدرات ووقف تدفق الأسلحة النارية غير المشروع الذي يؤثر بطريقة سلبية وعميقة على أمن إقليمنا وتنميته.

ومعروف جيدا أن مستويات المعيشة التي توحى بها المؤشرات الاقتصادية الإيجابية لا أثر لها إذا تعرض الأمن الأساسي للفرد وإحساسه بالرفاهة للخطر. وبالمثل، فإن عدم توصل المجتمع الدولي سابقا هذا العام في المؤتمر الاستعراضي إلى اتفاق واسع بشأن التدابير الإضافية التي تستهدف زيادة تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠١ ما برح يشكل مصدر خيبة أمل لترينيداد وتوباغو. بيد أننا نجد من البوادر المشجعة بداية ظهور تفاهم واسع داخل المجتمع الدولي بخصوص صك دولي ملزم قانونا ينظم تجارة الأسلحة الدولية.

ولذلك تؤيد ترينيداد وتوباغو بقوة دعوة بعض الدول إلى استكمال ذلك الصك. ونرى كذلك أنه حتى تصبح تلك المعاهدة حقيقة واقعة، من المحتم أن يفرض كبار منتجي ومصدري الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة رقابة شاملة على تصديرها بغية كفالة عدم تحويلها إلى تجارة غير مشروعة.

وتركز ترينيداد وتوباغو في نهجها الإنمائي أساسا على تعزيز مستويات المعيشة والإحساس بالرفاهة لأفراد شعبها. وعليه، ينبغي ألا ننسى، حتى ونحن نتصدى لمشاكل كبرى ذات طابع عالمي، أولئك الذين يواجهون بيننا تحديات أكبر في تحقيق إمكاناتهم. وأضحى المجتمع الدولي أكثر تحسنا لل صعوبات التي يواجهها كل المعوقين في جميع ميادين

معظم البلدان النامية، تدرك ترينيداد وتوباغو بطريقة بألم الاختلالات الهائلة التي ما برحت تؤثر سلبا على الاقتصادات النامية. ويشكل بالنتيجة تعليق مفاوضات الدوحة التجارية حاليا وتأخير استئناف تلك المحادثات مصدر قلق خاص لنا بالنظر إلى التوجه نحو الخارج لاقتصادنا ولارتباط اشد الأحكام الأساسية لسياستنا التجارية بزيادة إمكانية وصول بضائعنا وخدماتنا الى الأسواق.

لذا تشارك ترينيداد وتوباغو الاقتصادات الصغيرة الضعيفة الأخرى في الدعوة إلى عملية من شأنها تعجيل فتح باب المناقشات مجددا، في الوقت الذي تضمن تقديم المعاملة الملائمة للبعد الإنمائي. ومن الأهمية الحاسمة تعزيز قواعد التجارة العالمية اعترافا بضرورة معاملة الاقتصادات الصغيرة الضعيفة بطريقة تراعي ظروفها الخاصة وتسمح لها بالمشاركة في التجارة العالمية بطريقة تتناسب مع قدراتها الوطنية على القيام بذلك.

وحتى عندما تعاني اقتصاداتنا في الداخل من جراء الاختلالات المنهجية التي يشهدها النظام التجاري الدولي، فإن ترينيداد وتوباغو، أسوة بالعديد من بلدان البحر الكاريبي الأخرى، تواجه تحديات اجتماعية ذات آثار عالمية. ويظهر أحد تلك التحديات في زيادة اللجوء إلى العنف باستخدام الأسلحة النارية من قبل شباننا وآخرين ينخرطون في تجارة المخدرات الشائنة. ولا تنتج بلدان منطقة البحر الكاريبي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، غير أن الأسلحة الصغيرة أصبحت مرئية بشكل متزايد في مجتمعاتنا وترفع من معدلات الوفيات بسبب ارتكاب العديد من الجرائم الخطيرة.

ويرتبط قسط كبير من التجارة غير المشروعة بالأسلحة النارية وما يتصل بها من أنشطة في منطقة البحر الكاريبي بالاتجار غير المشروع بالمخدرات. بيد أنه لم يعد شركاؤنا الإنمائيون يقدمون لنا التعاون الدولي الذي لا بد

النامية، في منطقة الكاريبي، التي تعتمد على هذا النظام البيئي الهش.

إن من رأي ترينيداد وتوباغو أن نهج الإدارة المتكاملة لمبادرة البحر الكاريبي المستنبطة مؤخرا سيكون حاسم الأهمية لدفع عجلة ما للدول الأعضاء في منطقة الكاريبي من أهداف إنمائية، ونحن نغتنم هذه الفرصة لالتماس دعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لهذه المبادرة، التي تسعى إلى إقرار الأمم المتحدة بأن البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

وتلتزم ترينيداد وتوباغو بنهج الشراكة في جميع مجالات التواصل الدولي، سواء أكان ذلك في سبيل التنمية المستدامة أم السلم والأمن، أو حقوق الإنسان أم المساعدات الإنسانية. وهذا موقف ينم عن دفاع ضار عن تعددية الأطراف مع الإقرار الكامل بفوائد العمل الجماعي ومسؤولية كل بلد عن أن يمد يد المساعدة عندما يكون في موقع ييسر له ذلك في حدود موارده. ونمط التفكير هذا هو بمثابة الأساس الذي تقوم عليه أعمال ترينيداد وتوباغو بالنظر إلى تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية، سواء عن طريق المؤسسات أو مباشرة، إلى بلدان منطقتنا وإلى بلدان تقع خارجها.

وتتعهد ترينيداد وتوباغو في هذا السياق بدعمها الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية هاييتي، وهي على طريق عودتها إلى الحكم الدستوري، مما أفضى إلى إعادة قبولها في مجلس الجماعة الكاريبية، وتدعو إلى الإفراج عن أموال الجهات المانحة التي سبق التعهد بها فعلا. وتاريخ هاييتي ذو أهمية خاصة للنضال في سبيل الاستقلال في منطقة الكاريبي، وهو مرتبط بتطورات تاريخية أخرى، ذات مدى دولي أوسع نطاقا. ومن هذه التطورات إلغاء تجارة الرقيق عبر الأطلسي، الذي سيحتفل بذكره الثموية الثانية عام

الأنشطة تقريبا. ولقد ناقشنا أثناء الدورة الستين للجمعية العامة بنجاح مسودة اتفاقية بشأن تعزيز وحماية حقوق المعوقين. وانضمت ترينيداد وتوباغو إلى توافق الآراء بشأن اعتماد النص النهائي الذي تمت مناقشته وتطلع إلى اعتماده رسميا من قبل الجمعية العامة وفتح باب التوقيع عليه لاحقا. ولقد وضعنا في غضون ذلك سياسة وطنية للمعوقين ونحن بصدد تنفيذها.

وثمة مجال آخر يقتضي اتخاذ إجراء حاسم وجيد التوقيت حياله على وجه السرعة ألا وهو البيئة. يتواصل تدهور كوكبنا اليوم بفعل أنماط الإنتاج والاستهلاك التي تهدد استدامته على نحو خطير وتؤدي إلى نشوء ظاهرة تستهلك صادراتها الطاقات والموارد المنهكة أصلا للبلدان الجزرية الصغيرة النامية على الخصوص. وتضيف التحديات التي تواجه تلك البلدان بسبب ظواهر تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر، فضلا عن الجهود والموارد اللازمة للتخلص من آثار أنماط الطقس الموسمية السلبية، بعدا آخرًا للتحديات التي تواجهها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتستشرى ترينيداد وتوباغو بروح الشراكة نفسها بين أعضاء المجتمع الدولي للعمل في سبيل التنفيذ الكامل لاستراتيجية موريشيوس، لكونها إطار التنمية الجماعية لهذه المجموعة الضعيفة.

وفي خضم تحديات رهيبه كهذه، يواجه دول منطقة الكاريبي الساحلية خطر دائم من كارثة بحرية تنجم عن شحن نفايات مشعة أو غيرها من النفايات الخطرة عبر البحر الكاريبي. وقد يتمخض حادث من هذا القبيل عن كارثة بيئية تتزل بجميع البلدان الواقعة على طول شاطئ البحر الكاريبي، لكنه يعرض للخطر بصورة خاصة الرفاه الاقتصادي وأسباب عيش كثير من الدول الجزرية الصغيرة،

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السيادة رئيس الأساقفة جيوفاني لا يولو، رئيس حاكمة دولة الكرسي الرسولي في حاضرة الفاتيكان.

**رئيس الأساقفة لا يولو** (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): كان يبدو، من فترة غير بعيدة، أن علمنا ينمو بوتيرة تخرج عن سيطرتنا ليصير قرية عالمية وحيدة. لكن الواقع أنه يبدو اليوم، على نقيض ذلك، آخذاً في التصدع أكثر فأكثر. إن الجهود التي بذلنا للتغلب على الانقسامات ومواءمة الفوارق ما فتئت محيرة. وكما ثبت من الصراع الذي وقع مؤخراً بين إسرائيل وحزب الله بصورة مأساوية، ليس الافتقار إلى خبرة صنع السلام وحفظ السلام وإلى الموارد اللازمة لهما هو الذي يجعل غير المقاتلين يتألمون ويموتون. فالمشكلة الأعمق تكمن في صعوبة قيام المجتمع الدولي بصهر الإرادة السياسية في قالب يحقق اتساقها.

وفي قصة برج بابل، يقدم لنا العالم القديم صورة لحالتنا الراهنة، حالة الانقسام. وبلبله الألسن في بابل هي رمز الانقسامات وأنواع سوء التفاهم والعداوات التي نمت لا من الطبيعة بل من كبرياء البشر. واليوم، برز إلى حيز الوجود بفعل نفس الموقف الأساسي السلبي وحشية تعرض سلام العالم للخطر. إن الإرهابيين وشتى منظماتهم هي الصيغة المعاصرة لهذه الهمجية، برفضها أفضل ما اكتسبته حضارتنا من منجزات. وفي سياق يختلف بطبيعته كل الاختلاف عن ذلك، لا يمكن أن ننكر أن القوى العظمى المتفوقة والقوى الإقليمية والقوى الطامحة والشعوب المضطهدة، تسقط هي أيضاً في إغراء الاعتقاد، رغم بينات التاريخ، بأن القوة وحدها هي القادرة على إحلال نظام عادل لأحوال الشعوب والأمم.

ويمكن لأيديولوجية القوة أن تشطّ إلى حدّ اعتبارها امتلاك الأسلحة النووية عاملاً من عوامل فخر الوطن، وهي

٢٠٠٧. ولقد كان، وما فتئ لتجارة الرقيق آثار طويلة الأجل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا تزال ملموسة إلى اليوم، في بعض أنحاء أفريقيا.

وآثار تجارة الرقيق هذه لم تكن بلا مفاعيل في منطقة الكاريبي، ونحن نرى أن لا حاجة بنا إلى توجيه أية دعوة إلى المجتمع الدولي للاحتفال بهذه المناسبة، لمجرد التأمل في الفظائع التي ارتكبت في حقبة الضلال تلك، في تاريخنا. وهكذا تقدم ترينيداد وتوباغو دعمها للنداء الذي وجهته بعض بلدان الشتات الأفريقي في منطقة الكاريبي وفي غيرها من المناطق، للاحتفال الأمم المتحدة عام ٢٠٠٧ بذكرى إلغاء تجارة الرقيق الأطلسية.

إن الأمم المتحدة ذات أهمية محورية لأي حل للمشاكل التي تواجه المجتمع الدولي في عالم اليوم. ولن يكون في مقدورنا التصدي لهذه المشاكل إلا إذا كانت الأمم المتحدة قوية، تزودها حكومات البلدان الأعضاء بكل ما يلزم من موارد، ومتشعبة بما يلزم من إرادة سياسية، مما يمكننا أيضاً من توفير حياة بكرامة، خالية من التردّي اليومي للروح البشرية لجيلنا هذا وللأجيال التي ستليه. ونحن نتوخى حياة يسودها السلام والأمن، لا تنكبها ويالات الحروب، تعاش في ظروف اقتصادية واجتماعية مؤاتية، لا فقر فيها ولا أمية، لا جوع ولا مرض.

إن هذه اللحظة التاريخية تقتضي مبادرات جريئة من قبل رئيسة الجمعية العامة، المدعوة إلى أن تقوم مع الأمين العام كثنائي بتهيئة الرؤيا والشجاعة والقناعة الراسخة اللازمة للمضي قدماً بالأمم المتحدة في سبيل مواجهة التحديات الكثيرة التي تواجه المنظمة في العالم اليوم. ونحن على ثقة بأنهما سيكونان كلاهما على مستوى هذه المهمة.



العرقية ستكون اختبارا هاما لبرنامج إصلاح الأمم المتحدة. ولذلك، كان تعزيز قدرة هذه المنظمة على التنبؤ بالصراعات وحلها بالتفاوض أو بتحويلها إلى لا عنف قبل اللجوء إلى استعمال القوة هدفا ذا أهمية أساسية في تجديد المنظمة. ويؤسفني أن أقول، بهذا الصدد، إن قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الذي كان قرارا جديا مناسب، كان يمكن اتخاذه بنفس الصيغة النصية قبل شهر كامل. ولو تمت تلبية طلبات متكررة لوقف فوري للعنف، قدمها كثيرون، منهم البابا بندكتوس السادس عشر، لما كان حصل قتل آلاف المدنيين والعديد من الجنود الشباب ونزوح السكان والدمار العشوائي الهائل. ومع ذلك، لم يتحقق في الواقع العملي أي من النتائج التي تذرعت بها بعض الحكومات بصفتها سببا يبرر استمرار العمليات الحربية في لبنان.

وكما يتبين من التاريخ، نظرا للافتقار إلى القدرة الكافية للتدخل وإلى الإرادة الموحدة، يموت الملايين في صراعات لا داعي لها، *inutili stragi*، أي "مذابح لا معنى لها"، كما تقول عبارة شهيرة لبينيديكت الخامس عشر، الذي شغل البابوية خلال الحرب العالمية الأولى. والنداء الذي وجهه الراحل البابا بولس السادس، وأطلقه من هذه القاعة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، "jamais plus la guerre"، أي "لا حرب قط بعد الآن"، له اليوم وقع أشبه بتوجيه الاتهام في قلب الضمير الجماعي للبشرية.

وأصدق طريق لمنع نشوب الحرب هو التصدي لأسبابها. ولا يعين عن الأذهان أن الحرب عادة تنشأ من شكاوى حقيقية وخطيرة: ألوان من معاناة الظلم؛ إنكار حقوق الإنسان وغياب سيادة القانون؛ طموحات مشروعة محبطة؛ استغلال الجماهير اليائسين الذين لا يرون أي إمكانية فعلية لتحسين أقدارهم بالوسائل السلمية. وكيف لا توثقنا صور المنفيين والمهاجرين بلا حصر الذين يقيمون في مخيمات

لا تستبعد إمكان استخدام الأسلحة النووية الشنيع ضد خصومها. وفي هذه الأثناء، يبدو تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مراوحا مكانه، ولا تزال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بحاجة إلى أن تصادق عليها بعض البلدان لكي تصبح سارية المفعول.

لقد تأسست هذه المنظمة على فهم للشؤون البشرية مختلف جدا. ولا يمكن تحقيق السلام إلا بجهود مشتركة تستهدف تأمين حياة محترمة، كريمة للجميع. وبسبب الصراع بين الشرق والغرب، تمكنت الأمم المتحدة في الماضي من تحقيق نوع هزيل من السلام فحسب.

إن المقترحات التي قدمها الأمين العام مؤخرا فتحت أمام هذه المنظمة باب الإصلاح؛ غير أن أهدافها النبيلة لن تتحقق إلا بتجاوز الحدود الضيقة التي تفرضها هيمنة المصالح الوطنية، بحيث نكون منفتحين لرؤيا عالم يسوده الوفاق ويقوم على أساس التضامن. ومن هذا المنطلق، لا يزال الكرسي الرسولي داعية من دعاة الأمم المتحدة ويؤيد إصلاحها الجاري في مجالات بناء السلام والتنمية وحقوق الإنسان. وبنفس الذهنية، يثني الكرسي الرسولي على قرار إنشاء لجنة بناء السلام.

كثيرا ما لا تتخذ الهيئات الدولية إجراءات - إذا اتخذت - إلا بعد أن تكون الحرب قطعت شوطا أو عندما يكون الأبرياء من السكان قد تعرضوا مدة مديدة للعدوان. وحينما يتم انتهاك حقوق مجموعات كاملة من الناس - يمكننا الإشارة إلى أمثلة مؤلمة على ذلك في أوروبا وآسيا وأفريقيا - أو عندما لا تقوم حكوماتها بالذات بحمايتهم، يصبح من الحق والعدل، بلا نزاع، أن تتدخل هذه المنظمة بطريقة مناسبة التوقيت وبطريقة ملائمة، لإعادة العدل إلى نصابه. وضرورة تحسين نظام التدخل إنسانيا في الكوارث التي تتمخض عنها الحروب والصراعات الأهلية والتراعات

أتناول أولاً الحق في الحياة. وتزايد الاعتراف بقداسة الحياة، مما يشهد به أيضا الرافض المتنامي لعقوبة الإعدام، ويلزم أن تقابل حماية شاملة للحياة الإنسانية وتحديدًا عندما تكون في أضعف حالاتها، أي في بدايتها الأولى ونهايتها الطبيعية. ثانياً، احترام الحرية الدينية يعني احترام العلاقة الحميمة بين المؤمن والله، سواء في جوانبها الفردية أو الاجتماعية. والواقع أنه لا يفوق هذه العلاقة في القداسة شيء. ثالثاً، هناك الحق في حرية الفكر والتعبير، بما فيه حرية الاحتفاظ بالآراء دون تدخل وتبادل الأفكار والمعلومات وما يترتب عليه من حرية الصحافة. ومراعاة هذا الحق ضرورية لتحقيق كل شخص لذاته، ولإحترام الثقافات، ولتقدم العلم. غير أننا لا بد أن نسلّم بأن الحقوق الأساسية، وخاصة الثلاثة التي ذكرتها، لا تلقى جميعاً الحماية الكافية في جميع الدول، وأنها تنكّر علانية في غير قليل منها، حتى بين الدول الممثلة في مجلس حقوق الإنسان.

ورغم أن من المفارقات أن الدين لا يزال يُستغل في بعض الحالات لأغراض سياسية، لدى وفدي إيمان راسخ بأن الدين في أفضل وأصدق حالاته وأكثرها أصالة يمثل قوة حيوية تعمل لصالح الودّ والسلام بين الشعوب. فهي تحاطب أنبل جوانب الطبيعة الإنسانية، وتضمّد جراح الحروب، سواء المادية أو النفسية، وتوفّر الملاذ الآمن للاجئين والاستضافة للمهاجرين. وهي تنسج روابط من التضامن تتغلب على جميع أشكال عدم الثقة، ومن خلال العفو تضي الاستقرار على مجتمعات كانت ممزقة.

ومنذ عشرين عاماً، جمع المرحوم البابا يوحنا بولس الثاني بين زعماء أديان العالم للصلاة ولكي يكونوا شهداء على السلام. وتجددت تلك الشهادة الجماعية في عام ١٩٩٣ خلال حرب البوسنة وفي العام ٢٠٠٢، بعد هجمات أيلول/سبتمبر الإرهابية الوحشية على نيويورك وواشنطن. ومؤخراً، في ٢٣ تموز/يوليه من هذا العام، في مواجهة انتشار

ويتحملون أوضاعاً لا تليق بالبشر، أو تلك الجماعات اليتيمة التي تلتبس مستقبلاً أقل بؤساً لنفسها ولأطفالها، فتُدفع لمواجهة مخاطر الهجرة غير القانونية؟ وماذا عن ملايين الناس الذين يقهرهم البؤس والجوع ويتعرضون للأوبئة الفتاكة، وتستمر صرخاتهم تنطلق مخاطبة حسناً الإنساني؟ هؤلاء أيضاً يشكلون تحديات لرغبتنا في السلام.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واستئناف آخر جولة في محادثات منظمة التجارة العالمية يشيران بإحراز تقدم اقتصادي والتخفيف من حدة الفقر والحد من الإرهاب وزيادة الودّ الاجتماعي. فبناء السلام للغد يقتضي إقرار العدالة اليوم.

وحماية حقوق الإنسان، شأنها شأن التنمية، هي إحدى الدعائم التي لا غنى عنها في صرح السلام العالمي، لأن السلام يتمثل في جوهره من تمتع الناس دون معوقات بحقوقهم التي منحها لهم الله. ويأمل الكرسي الرسولي أن يعزز مجلس حقوق الإنسان المشكّل حديثاً تمتع جميع الشعوب ومواطني جميع الدول بتلك الحقوق. ويسمح التنوع فيما بين الثقافات بوجود فروق في التشديد وإعمال حقوق الإنسان، ولكن الطبيعة البشرية، وهي أساسها المشترك بين المجتمع البشري بأسره، لا تسمح بتورية أي من حقوق الإنسان الأساسية أو التقليل من شأن هذا الحق لحساب الحقوق الأخرى.

ويجب أن تفهم جميع الحكومات بوضوح أن انتهاكات الحقوق الأساسية للفرد لا يمكن بذريعة حرمة الشؤون الداخلية للدول أن تستثنى من تمحيص المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية، أود أن أوجه الاهتمام إلى ثلاثة حقوق رئيسية.

مساهمة الرؤية الدينية للعالم والبشرية. والواقع، كما يؤكد البابا، أنه لو امتنع العقل عن الإصغاء للإلهيات وأحال الدين إلى إطار الثقافات الفرعية، فإنه سيستثير تلقائياً ردود فعل عنيفة، وردود الفعل العنيفة دائماً تزييف للدين الحقيقي.

ويقع على عاتق جميع الأطراف المهمة، على عاتق المجتمع المدني والدول، أن تعزز الحرية الدينية والتسامح الاجتماعي العاقل الذي يتزع سلاح المتطرفين حتى قبل أن يتاح لهم البدء في إفساد الآخرين بكراهيتهم للحياة والحرية. وسيمثل هذا إسهماً كبيراً في السلام بين الشعوب، لأن السلام لا يمكن أن يولد إلا في قلوب البشر.

ويشرفني بالإضافة إلى هذه الرغبة الصادقة أن أختتم بأن أنقل إليكم، يا سيدي الرئيسة، وللشعوب الممتلئة هنا تحيات قداسة البابا بينيديكت السادس عشر الودية. وهو يدعو الله جل وعلا إلى أن يغمر مداورات هذه الجمعية العامة ببركاته.

### برنامج العمل

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF/61/4 التي تتضمن عمل الجمعية والجدول الزمني للجلسات العامة للفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، والتي يجري توزيعها حالياً على جميع المكاتب. وأود أن أبلغ الأعضاء أن قائمة المتكلمين بشأن البنود المدرجة في الوثيقة A/INF/61/4 مفتوحة.

وبالإضافة إلى ذلك، أود الإعلان عن النشاطات التالية: سيعقد مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦ لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية صباح يوم الأربعاء ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسيعقد مؤتمر برنامج الأغذية العالمي لإعلان التبرعات بعد ظهر اليوم ذاته، الأربعاء ١٥ تشرين الثاني/

الحرب في لبنان، دعا البابا بينيديكت السادس عشر المسيحيين وجميع المؤمنين للانضمام إليه في يوم من الصلاة والتوبة، ملتجئين من الله هبة السلام للأرض المقدسة والشرق الأوسط.

وفي هذا الجيل الماضي، أبدى زعماء أديان العالم ومعتنقوها المرة تلو الأخرى استعدادهم للحوار ولتعزيز الوئام فيما بين الشعوب.

وفي يوم الأربعاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر الماضي، أعاد البابا بينيديكت السادس عشر تأييده الذي لا لبس فيه للحوار بين الأديان وبين الثقافات وأعرب عن أمله في أن يكون ما قاله في جامعة ريجزبرج تعزيزاً وتشجيعاً للحوار الإيجابي وليس السلبي، سواء بين الأديان أو بين العقل والحديث وإيمان المسيحيين. وقد أعرب البابا، كما هو معلوم، عن حزنه لأن بعض الفقرات في خطابه الأكاديمي أمكن أن يساء تفسيرها. وكان قصده الحقيقي أن يشرح أن الدين والعقل، وليس الدين والعنف، يسيران جنباً إلى جنب، في سياق رؤية ناقدة لمجتمع يسعى لإبعاد الله عن الحياة العامة. ومنذ يومين، أثناء استقباله لسفراء بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي المعتمدين لدى الكرسي الرسولي، أضاف:

”يجب أن ... تساعدنا دروس الماضي على السير في طريق المصالحة، لكي نعيش باحترام لهوية كل فرد وحرية، بهدف التعاون المثمر في خدمة البشرية جمعاء ... والاحترام والحوار يستلزمان التبادل في جميع المجالات، وخاصة في المجال الذي يتعلق بالحريات الأساسية، وبالأخص الحرية الدينية“.

وإذا كان يجب رفض الدافع الديني لارتكاب العنف بغض النظر عن مصدره، من ناحية، فمن ناحية أخرى يجب التشديد على أن المرء لا يملك في الحياة السياسية أن يغفل

نوفمبر ٢٠٠٦، في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا. وسيعلن عن التبرعات لبرامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لعام ٢٠٠٧ صباح يوم الاثنين ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في قاعة مجلس الوصاية. وأرجو من الأعضاء أن يراجعوا اليومية للاطلاع على مزيد من تفاصيل هذه النشاطات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.